الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية

موضوع المذكرة

إحلال الواردات في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص - قانون أعمال-

إعداد الطالبتين: إشراف الاستاذ :

- واكد وردية

- د. إقلولي محمد

- سعدي هنادي

لجنة المناقشة

د . أرزيل الكاهنة ، أستاذة محاضرة (أ) ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ..... رئيسة

د. إقلولي محمد ، أستاذ محاضر(أ) ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ... مشرفا و مقررا

بن سعد محمد أستاذ محاضر (أ) ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.....ممتحنا

تاريخ المناقشة

2015/09/30.

إهداء

الى أخي الغالي الذي فارقنا دون وداع –***رابح***– الذي لن أنسى فضله علي ماحييت رحمه الله و تغمد روحه الجنة .

الى زوجي الغالي –***رشيد***– الذي يستحق السجود بعد الله سبحانه و تعالى الذي ادين له بما وصلت اليه اليوم من علم ،له كل التقدير و الاحترام ،على صبره و مساندته لي طوال هذه السنوات حفظك الله لي و لبناتي – كنزة و سدرة، دمت لنا خير سند.

الى عائلة زوجي جمعاء، الى – أب زوجي– رحمه الله الذي لم يبخل علينا يوما بدعواته المباركة.

أمي وأبي الغاليين اللذان انفطرا قلبهما على أخي – ألهمهما الله الصبر و السلوان .

اخوتي و أخواتي جميعا : مولود–كمال–زهرة–جوهر–ذهبية–نور الدين –يوسف و الاصغر تاسعديت.شكرا.

و أزواجهم و زوجاتهم جميعا .

وأخص بالذكر أبناء اخي رحمه الله و زوجته .

جداي رحمهما الله و الى جدتي اطال الله في عمرها .

والى كل من أعرفهم ولم يذكرهم قلمي.

إهداء

أنحني اجلالا و تقديرا الى من لايرضى القدير الا برضائهما

قبلة سعادتي و حصن طاقتي

الى فضاء المحبة و بحر الحنان الى ضياء قلبي و نور صبري

ريحانة الدنيا و بهجتها الى تلك المرأة العظيمة شمعة دربي

و قرة عيني **"أمي العزيزة"**

الى من علمني الكفاح و الصبر الى الذي تعب من أجل تعليمي و راحتي

الى ذلك الرجل الكريم **"أبي العزيز"**

أهدي ثمرة هذا الجهد الى من كان لي سندا ،أدامه الله لي

-زوجي رابح-

الى من قاسموني أفراحي و أحزاني اخوتي و أخواتي

شهرة زاد – أمال – رمزي – هيثم – منال

الطالبة سعدي هنادي

كلمة شكر

قال الله تعالى : « **لئن شكرتم لأزيدنكم** » ابراهيم 07

الحمد و الشكر لله ، حمدا خالصا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه

ثم الفضل و الشكر الى من امتدت يديه فيما أنجزنا توجيها و مراجعة منه و اشرافا

الاستاذ الدكتور

إقلولي محمد

على كل نصائحه القيمة وعلى جميل صبره و حسن تواضعه و أسال الله أن يزيده بها رفعة

ثم الشكر لجميع أساتذتنا طوال أطوارنا العلمية وكل من علمنا حرفا وأسدى لنا نصيح

الطالبتان

سعدي هنادي

واكد وردية

مقدمة :

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولازالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية اكبر باعتبارها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق جعلت التنمية من أولى اهتماماتها، والجزائر باعتبارها دولة نامية يتميز اقتصادها بأحادية التصدير الذي يهيمن على بنية و هيكل الاقتصاد، الذي يبقى لا يزال يعاني من عدم التنوع في إنتاجه في الوقت الذي تتقهقر القطاع الصناعي و تراجع الإنتاج الفلاحي و تدهور قطاع الخدمات، مما أفضى إلى عجز في مختلف القطاعات.

بالموازاة تشهد فاتورة الواردات ارتفاعا مذهلا، فقد وصلت قيمتها مع مطلع 2015 إلى ما يزيد عن 60 مليار دولار [1]، مما أثقل كاهل الدولة في معالجة هذه الأزمة التي تستنزف معظم الإيرادات الريعية محدثة اختلالات حادة في الميزان التجاري ، ما أدى بالجزائر للمسارعة ببعض الإصلاحات ، اتضح من هذه الأخيرة أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني هيكلية ليست ظرفية، وبذلك يبقي تذبذب الأداء الاقتصادي رهين عدم الرؤية الواضحة في رسم السياسة الاقتصادية الصحيحة التي تحقق التنمية المرجوة.

فالتنمية الشاملة لا تقتصر على استيراد و تركيب المصانع داخل البلاد و السعي وراء الزيادة السنوية للتراكمات المالية، و إنما تقتضى تقوية الاعتماد على المصادر المحلية و ترقية الاقتصاد الوطني و القضاء على التبعية بشتى أنواعها، ومن ثم السعي نحو الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي في إطار الانفتاح الاقتصادي و تحقيق إستراتيجية متكاملة(صناعية و فلاحيه و تجارية) متناسقة تتلاءم و توجهات الاقتصاد العالمي.

1- إحصائيات المديرية العامة للجمارك لسنة 2014 ،ص2 .

ولعل من أنجع الحلول لتدارك ما سبق يكمن في "احلال الواردات" ، والذي سيكون موضوع بحثنا و المقصود من احلال الواردات احلال المنتجات المحلية محل المستوردة أي إنشاء صناعة محلية لإنتاج منتجات محلية بدلا من استيرادها ومن ثم تعويض و التقليل من فاتورة الاستيراد.

تعتبر الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه الإستراتيجية و ذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا، كذلك الصناعات الوسيطة و الثقيلة، مع الإشارة إلى أهمية دعم الحكومة للإنتاج المحلي و توفير مقومات تطويره من اجل الصمود في مواجهة السلع الأجنبية في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود للتنسيق بين فروع القطاع الصناعي و الفلاحي و الخدماتي، لتغطية الطلب المحلي و تحقيق الاكتفاء الذاتي و كذا القضاء على التبعية الغذائية، و بذلك التوجه تدريجيا إلى تقليص فاتورة الاستيراد التي تتسارع وتيرة تصاعدها بطريقة لم يشهد لها مثيل.

تعتبر إستراتيجية احلال الواردات أول خطوة عملية حيوية و ملائمة للنهوض بالاقتصاد الوطني و إزالة التشوهات البنيوية العالقة به، للإسراع في عملية الاندماج العالمي الذي يتطلب تخطيطا تنمويا محكما، و تضافر الجهود الجبارة لتحقيق التنمية المستدامة .

تعتبر إستراتيجية احلال الواردات إستراتيجية ذات توجه داخلي، تمليها الضرورة الاقتصادية و الهدف منها التقليل من الاستيراد اللاعقلاني، الذي تنتهجه الجزائر و الذي يضر الاقتصاد الوطني **وعليه فان الإشكالية التي نطرحها ،ما مدى نجاعة سياسة احلال الواردات كإستراتيجية لتغيير واقع الاستيراد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

قصد الإجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم بحثنا إلى فصلين، سنتناول في **الفصل الأول** : **واقع و أسباب ارتفاع فاتورة الواردات** ، أما **الفصل الثاني فخصصناه لضرورة تنمية الاقتصاد الوطني وآليات تحقيق ذلك** .

الفصل الاول
واقع و أسباب إرتفاع الواردات في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تملك ثروة في المواد البترولية من جهة، و تراجع في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، حيث يعد قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الوطني، و باعتبار الجزائر دولة نامية أحادية التصدير، من خلال هيمنة النفط فيها على أكثر من 96 % من الحجم الإجمالي للصادرات [1]. فان دلك ما يجعلها رهينة لتقلبات الأسعار هذا الأخير، لاسيما أنها تعاني من تخلف القطاعات الإنتاجية، و قدم وسائلها، و تخلفها تكنولوجيا.

و هو ما حال دون تحقيق الإنتاج لتغطية حاجيات المجتمع المتزايدة. فالاعتماد المتزايد على العوائد المتأتية من صادرات النفط يتحكم في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، ما عمق من التبعية للخارج ، بالشكل الذي يدق معه ناقوس الخطر، و يحتم في ضرورة التفكير في عصر ما بعد النفط.

و سعيا من الجزائر لتحقيق التنمية، أحدث عدة إصلاحات على المستوى هياكلها الإستراتيجية و خاصة الاقتصادية، تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، و احتكاك المؤسسات الاقتصادية الوطنية بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية، عن طريق التوقيع لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. لكن هذا التوقيع لم يكن وليد قناعة راسخة لدى المسئولين بضرورة تنمية دائمة شاملة، بقدر ما كان مجاراة للتيار الجارف الذي لا يمكن مقاومته.

1- إحصائيات المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص2 .

ارتأينا في هذا الفصل إبراز مدى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني ككل، كما نقف عند الأزمات المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد الريعي . كما نستهدف الوقوف على واقع تهميش قطاع الإنتاج من جهة و انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو–جزائري على اقتصادنا الوطني، ما أدى إلى انفجار فاتورة الواردات، و بناء عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: أحادية التصدير في الجزائر

المبحث الثاني: تنامي حجم الواردات

المبحث الأول:

احادية التصدير في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات حوالي 96% من التجارة الخارجية الوطن [1]،اذ يعتبر النواة الاساسية في توفير الموارد بالعملة الصعبة و التي تستتخدم لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، و تتميز التجارة الخارجية الوطنية بخاصية هامة في كون قيمة الصادرات تسعر بالدولار الامريكي ،اما الواردات فان اغلبها تاتي من منطقة الاورو ،مايعني التصدير بعملة منخفضة و الاستيراد بعملة مرتفعة، و في ظل مايشهده الدولار الامريكي من انخفاضات متتالية امام الاورو فان الجزائر تواجه مشكلة تآكل القوة الشرائية لعائداتها النفطية، إضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات ،هذا إلى جانب الخسائر المترتبة عن الفوارق بين العملات .

سنتعرض في هذا المبحث الى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني **(المطلب الأول)** ثم سنتناول هامشية الصادرات خارج المحروقات **(المطلب الثاني)** كما سنتطرق إلى تداعيات الاعتماد شبه الكلي عليه **(المطلب الثالث)**

المطلب الأول

هيمنة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري :

يحتل قطاع النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، فالصادرات في معظمها هي من النفط بنسبة حوالي 96 % من الصادرات الإجمالية ، ضف إلى ذلك أنها تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية، و من 25 % إلى 30 % من الناتج المحلي [2].

1-إحصائيات المديرية العامة للجمارك ، مرجع سابق، ص3 .

2- نفس المرجع .

الفرع الأول : ارتكاز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات:

طبقت الجزائر منذ بداية التسعينات العديد من الإصلاحات الاقتصادية، هدفت من خلالها إلى التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للعوائد البترولية، و بالتالي للسوق البترولية العالمية و ما يحكمها من عوامل ديناميكية صعبة التحليل[1]. حيث تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة باقي القطاعات في تمويل الاقتصاد الوطني. و الجزائر باعتبار تركيزها شبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة، و من ثم استعمالها لتسديد فواتير الباهظة للواردات،فان الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو تشكل أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية[2] في إطار توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات. فهذا المصدر التمويلي للميزانية وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه!! المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أن النفط ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة، مع ضرورة السعي إلى إيجاد مصادر أخرى للتمويل .

1-مقلد عيسى، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة باتنة 2008، ص 132.

2- رفيقة صباغ ، مهداوي هند، **<أثر الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية 1986_2006 >** مجلة العلوم الانسانية ،جامعة باتنة، العدد 43 ،2009 ص 12_16 .

الفرع الثاني :

تعاظم تبعية الاقتصاد للنفط

تحتوي الجزائر على خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية، تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لان تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه وللأسف تبقى وإلى يومنا هذا، تعاني من إختلالات هيكلية جمة، تعصف وبشدة باستقرارها الاقتصادي، وترقى في الكثير من الأحيان لتهدد استقرارها الاجتماعي [1]، ولعل أبرز الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ، هو مشكل التبعية للريع النفطي، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية، فازدهارها من ازدهاره، وتدهورها من تدهوره، فهذه الأحادية في التصدير، جعلت الاقتصاد عرضة لمجموعة من الأزمات مثل أزمتي النفط لسنتي 1986 و 1988، واللتان أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل، كانت تكاليفها باهضة الثمن.

ليس فقط على المستوى الاقتصادي فحسب، بل حتى على المستوى الاجتماعي، هذا ما يؤدي بنا إلى القول أنه يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني[2]، و ذلك لأنه لا يزال حتى الآن يمثل القطاع المهيمن ، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تأثر الاقتصاد بمستوى تلك الإمدادات لمصادر الطاقة المختلفة فكلما زادت إمداداته لسوق الخارجي من تلك الطاقة بالسعر المناسب كلما سمح ذلك بتطوير الاقتصاد الداخلي ,أو انهياره عند حدوث العكس

---

1 - موري سمية ،**أثار تقلبات الدولار على العائدات النفطية** دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقا يد ، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان 2010، ص ص 182_183.

2- نفس المرجع ، ص 212.

العكس و من خلال هذه الإطلالة نقف على حقيقة التبعية المتجذرة لمادة النفط، و خطورة هذا الموقف على الاقتصاد الوطني، فبالنظر لهذه المشاكل ومخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة وأيضا إلى كونه سلعة ذات أبعاد إستراتيجية، تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط.

المطلب الثاني:

هامشية الصادرات خارج المحروقات

تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية، و نسبتها ضئيلة جدا تقدر بـ 4% من القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات، مما يدل على ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني أثناء التصدير نظرا لضعف معدلات التصدير خارج نطاق الثروات الريعية[1] ،

و ارتفاع الواردات التي تلتهم إيرادات الصادرات النفطية، رغم أن ترقية الصادرات خارج المحروقات من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر.

منذ بداية التسعينات ،ورغم الترسانة القانونية التي جاءت مشجعة لهذا الهدف ،و رغم الإجراءات المتنوعة و التسهيلات المختلفة على المستوى المالي و الضريبي، بالإضافة إلى استعداد مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن ذلك لم يمنع من سيطرة المحروقات و هيمنتها على باقي الصادرات.

1- موري سمية ، **أثار تقلبات الدولار على العائدات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 74 .

لذلك سوف نبين التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات(**الفرع الأول)** ثم العوامل المفسرة لهامشية الصادرات خارج المحروقات(**الفرع الثاني)**.

الفرع الأول:

التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات

يتميز الاقتصاد الوطني بعدم التنوع من حيث الصادرات خارج المحروقات، و هذا ما نبينه في الدراسة التالية:

أولا_المواد النصف المصنعة : تحتل المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات ،حيث سجلت 1527 مليون دولار أمريكي سنة 2012، ثم تراجعت عام 2013 إلى 1458 مليون دولار سنة 2013، و ارتفعت إلى 2350 دولار أمريكي سنة 2014، و هذا راجع إلى استراتيجيه تشجيع الصادرات خارج المحروقات التي انتهجتها الدولة مؤخرا، و تمثل المواد النصف مصنعة 74,36 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات[1].

ثانيا_ المواد الغذائية: تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات، حققت 390 مليون دولار أمريكي سنة 2012، ثم سجلت 402 مليون دولار أي نسبة 18,54 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات ثم تراجعت إلى 323 مليون دولارا سنة 2014 أي بنسبة 18.54%[1]

ثالثا-المواد الأولية: تحتل المرتبة الثالثة في هذا القطاع، حيث سجلت 167 مليون دولار

1- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الفترة 2012-2015 ،ص 4.

سنة 2012، ثم تراجعت إلى 109 مليون دولار أمريكي سنة 2013، ثم سجلت 110 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي نسبة 5,03 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات[2].

رابعا_التجهيزات الصناعية: تحتل المرتبة الرابعة حيث سجلت قيم مختلفة حيث حققت 26 مليون دولار سنة 2012، ثم 28 مليون دولار أمريكي سنة 2013، ثم 15 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي 1,25% من مجموع الصادرات خارج المحروقات[3].

خامسا_السلع الاستهلاكية: تأتي في المرتبة الخامسة، حيث سجلت 19 مليون دولار أمريكي سنة 2012، ثم 17 مليون دولار أمريكي سنة 2013، ثم تراجعت إلى 10 مليون دولار سنة 2014[4]

1- احصائيات المديرية العامة للجمارك للفترة 2012 – 2014، ص5 .

2 –نفس المرجع ،ص 5 .

3–نفس المرجع ، **ص 6.**

4- نفس المرجع ،ص 6.

سادســـا_التجهيزات الفلاحية : تأتي في المرتبة الأخيرة، حيث يعتبر الاعتماد على هذا القطاع بنسبة ضئيلة شبه منعدمة، حيث سجلت ما بين 1 و 2 مليون دولار من 2012 إلى غاية 2014[1] ، و عليه نستنتج أن تنافسية الصادرات الجزائري خارج المحروقات هشة من حيث تركيبتها السلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير المحروقات، و تعتبر أيضا ضعيفة من قيمتها السوقية لأن الفارق بينهما و بين صادرات بعض الدول غير المصدرة للنفط هو عشرات المرّات، رغم الارتفاع الطفيف الذي سجله في 2014 حيث وصلت إلى 4,46% من حجم الصادرات الكلي، و بالمقارنة مع بعض الدول المصدرة للنفط نجد تمثيل هذا القطاع في السعودية 87%، البحرين 76%، عمان 75%، قطر 76%، فهي دول تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات و لم تصل أبدا إلى نسبة 96% التي وصلت إليها الجزائر[2].

هيكل التركيب النسبي للصادرات :

1-. -ايزام خالد ،**ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات-الوسائل –الأهداف** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2014 ص.ص 120-122 .

2- نفس المرجع ، ص 128 .

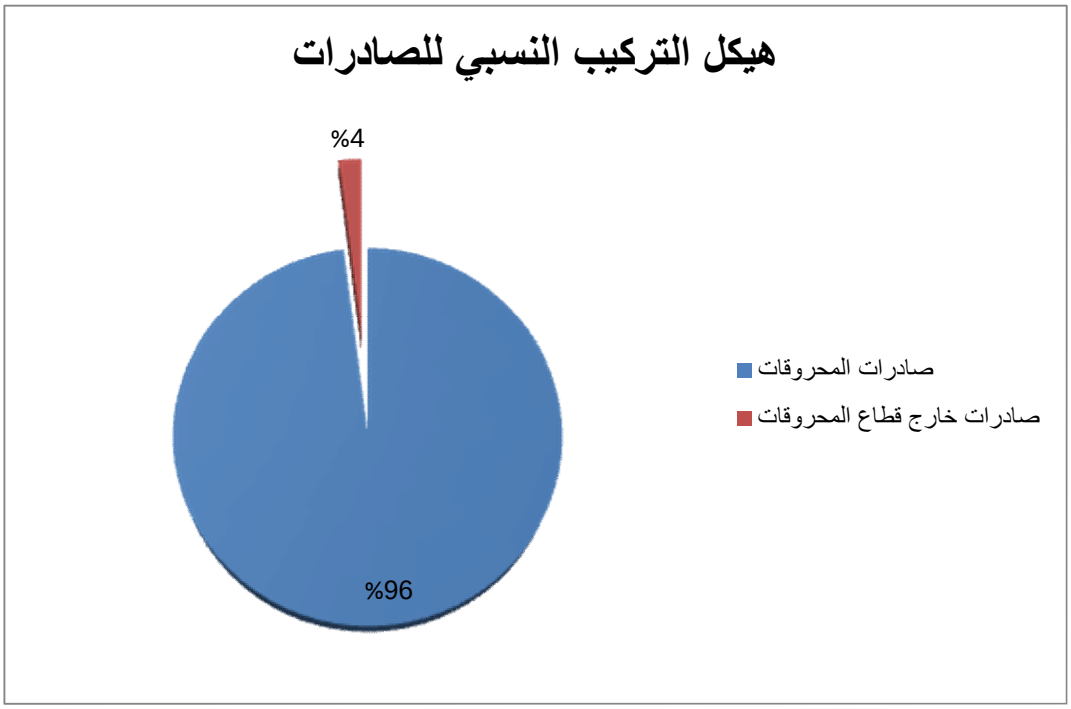

إحصائيات المديرية العامة للجمارك سنة 2014 .

الفرع الثاني

تفسير هامشية الصادرات خارج المحروقات

يمكن تفسير هامشية الصادرات خارج المحروقات بالأسباب التالية :

- ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر و عدم تنوعها، كما أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة و هذا راجع إلى ضعف تسيير المؤسسات الاقتصادية :

- **أولا : على مستوى القطاع الصناعي**

- افتقار السلع الجزائرية إلى المعايير الدولية خاصة في مجال القيود المفروضة لاحترام البيئة و كذلك في مجال الجودة و النوعية، و هذا راجع لغياب المنافسة للسلع الوطنية.

- عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، و التبعية للخارج أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الجزائرية[1].

- استفحال الفساد الإداري، فرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتغيير بنية اقتصاديها، إلا أن غياب الرقابة المالية و متابعة ما ثم انجازه في المشاريع، حال دون ذلك . فهناك مشاريع بقيت أكثر من 20 عاما و انفقت فيها أموالا طائلة دون أن ترى النور.

- عدم مسايرة النشاط التصديري خارج المحروقات للديناميكية التي عرفها الاقتصاد العالمي.

1- مصطفى بن ساحة ، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة غرداية 2011، ص ، 112.

- التبعية الكبيرة للخارج في المجال الغذائي بسب انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة ، و الذي أدى إلى إهمال كبير للقطاع الفلاحي .
- التبعية الكبيرة للخارج في مجال التموين الصناعي ، و ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية ، مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ، مؤثر بذلك بدرجة كبيرة على امكانية التصدير للخارج .
- عدم الاهتمام بنظام الجودة في مجال تجديد و تصميم المنتجات .
- غياب استراتيجية محددة تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و التي تعتبر جزء ضروري لتنمية و تنويع الصادرات ، و تحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي ، و الاجتماعي و التداخل الحاصل بين الاسواق الوطنية و الاجنبية .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و التي تحول دون بقائهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول[1].

ثانيا: على المستوى المؤسساتي و التشريعي

يوجد نقائص كثيرة نوجزها فيما يلي :

غياب أدنى تنظيم و تنسيق للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات[2] .

1- وصاف سعيدي، **اثر تنمية غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 122 .

2- مصطفى بن ساحة ، مرجع سابق ،ص214 .

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي ، و انعدام خدمات دعم التصدير.
- غياب إستراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة ما يتعلق لمسألة التعريفات الجمركية و التأمينات.

التباطؤ في ادراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير ,و المنافسة و المعاملات التجارية و شروط ممارسة الانشطة التجارية .

- غياب التطبيق الفعلي للنصوص القانونية، و المقابلة التسويقية ،بروافدها الحيوية لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- غياب التنسيق الجيد، بين المتعاملين الاقتصاديين و المصدرين ،مع الهيئات الحكومية الوصية، التابعة لوزارة التجارة ،حول ايجاد افضل الصيغ الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية الى الخارج .
- سوء استخدام و توجيه الموارد المالية، للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- عدم توفر معلومات قانونية و تشريعية دقيقة للمصدرين .
- تضارب في الأرقام المصرح بها ،حول و ضعية القطاع التصديري، و بالتالي صعوبة تحليل الواقع و ايجاد الحلول اللازمة بسبب التواجد التجاري غير المنظم في الاسواق الخارجية ،و بالتالي ضياع فصة استغلال الاسواق الخارجية[1] .

1- وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 120.

حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة : عام 2014

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	8102*
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60146
اجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62956
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58330
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

(صادرة عن وزارة التجارة)

المطلب الثالث:

تداعيات الاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر النفط أهم مصادر إيرادات الخزينة المالية الجزائرية، و المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ،هذا ما جعل من السياسة الاقتصادية و المالية ، تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية منه ، الأمر الذي جعلها رهينة بتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية ,و ادى الى تصدع السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض الى اثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري **(الفرع الأول)** كما سنتطرق إلى انعكاسات الازمات المالية العالمية عليه **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول

أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني

تأثر الاقتصاد الجزائري تأثير بالغا إثر الانخفاضات المفاجئة في أسعار النفط في السوق العالمي لسنة 1986-1998 حيث وصلت إلى إحداث شلل شبه كلي في الاقتصاد الوطني.

أولا: تأثير أزمة النفط لسنة 1986 على الاقتصاد الوطني

كاد ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات النفط ,أن يؤدي به إلى منحنى خطير هذا ما أبرزته الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986[1] , حيث عرف سوق النفط

1 رفيقة صباغ مهداوي هند، **"اثر الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية 1986_2006"** مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 43 2009 ص . ص 12_22.

تدهورا كبيرا في الأسعار من 27 دولار للبرميل الواحد لسنة 1985[1]، إلى أقل من 14 دولار لسنة 1986 متراجعا بشكل كبير عن سنة 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولارا، هذا ما أدى إلى انخفاض في إيرادات الصادرات من 7. 12 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986 أي بتراجع قدره 4,8 مليار دولار في سنة واحدة، هذا ما اثر على توازن ميزان المدفوعات ، و معدل النمو الاقتصادي من جهة وارتفاع المديونية من 19.8 مليار دولار إلى 23.7 مليار دولار من جهة أخرى [2] .

بالإضافة إلى تغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للجزائر، و ارتفاع قيمة الواردات كنتيجة لتراجع الإنتاج المحلي والتزايد المستمر للفاتورة الغذائية .

ثانيا : تأثيرات أزمة النفط لسنة 1998 :

شهد السوق النفطي لسنة 1998، تدهورا في سعر البترول بطريقة مفاجئة حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى ما دون 13 دولار أمريكي، و قد انعكس هذا على حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك OPEC ، وقد ترتب عن هذا الإجراء انخفاض في عوائد الصادرات من النفط بعد أن تراجع إنتاج الجزائر بنسبة 3,3 % سنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا . ما ادى الى تراجع العوائد النفطية بنسبة 32% ، وحدوث انخفاض في الإيرادات العامة بقدر 2871 مليون دولار[3] مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي

1-رفيقة صباغ مهداوي هند ،مرجع سابق ،ص 12-22.

2-soula rue jpeyrad ,<**risque de change> Vuibert** , paris ,1988, p 58.

3-تنير سمير ، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا** ، دار المنهل اللبناني،بيروت،2004 ،ص 08.

13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997، مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1.849 مليون دولار [1].

الفرع الثاني

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

تضافرت جملة العوامل المسببة لانخفاض أسعار النفط، من خلال انخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ،اليابان و الهند بسبب الأزمة المالية العالمية ما أثر سلبا على الطلب للمحروقات . وبالتالي تقلص الصادرات النفطية الجزائرية ، و تأثرها بتقلبات أسعاره .

اولا : تقلص صادرات الجزائر من المحروقات و انخفاض مستوى إيراداتها .

ترتب عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية منذ سنة 2012 إلى مطلع سنة 2015 تقلص انتاج كل دولة مصدرة للنفط و بتالي تقلص إيراداتها تأثر ميزانيات الدول حيث أنه لو قدرنا أن سعر النفط سينخفض إلى ما دون 50 دولار سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا[2]، كما هو اليوم سعر البرميل .

1 - بن جلول خالد، **مرجع سابق**، ص ص 123 – 125.

2- -صحراوي بن شبحة، و بن حبيب عبد الرزاق، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري** ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و العالمية، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، أيام 20 ، 21 أكتوبر 2009، ص 4 .

فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية نفقات الخزينة المتمثلة في قيمة الواردات و قيمة الأرباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر.

و باعتبار أن مداخل الجزائر معظمها من المحروقات فإنها ستضطر إلى الاعتماد على احتياطها من العملات الصعبة، إذ ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي و النمو الاقتصادي[1].

نتيجة لكل هذا يستوجب على الجزائر التفكير في سياستها الاقتصادية و تهيئة نفسها لوضع إستراتيجية أقوى لبناء اقتصاد منتج و قوي يعتمد على إحلال الواردات. فالجزائر دولة غنية تستطيع بإمكانياتها تحقيق على الأقل الاكتفاء الذاتي.

ثانيـــا–انخفاض قيمة الدولار وانعكاساته على إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات :

تتأثر قيمة الدولار بصفة دورية بالأزمات المالية العالمية ، حيث يميل معدل صرف هذه العملة إلى التدهور مقارنة بالأورو و الين الياباني ، بحيث أنه مجرد دخول الأورو التداول النقدي حتى مال معدل الصرف لصالحه مقارنة بالدولار الأمريكي، الشيء الذي أدى إلى انعكاسات سلبية تضر بمصلحة الدول المصدرة للنفط و على رأسها الجزائر [2]، إذ

1- رفيقة صباغ، زيرار سمية، **"الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط _حالة الجزائر_**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني :الأزمة المالية و الحوكمة العالمية ،سطيف بتاريخ 20_21 اكتوبر2009

2–سلامة نجاح ،**تأثير قيمة عملة الدولار على الميزان التجاري _دراسة حالة الجزائر (19960_2012)** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية ،جامعة بسكرة 2013، ص.ص 62،64.

ستشهد مداخليها تقلصا مقارنة بالعملات الأخرى، لأن استمرار ركود الاقتصاد الأمريكي سيؤثر سلبا على قيمة الدولار.

كما أن استمرار الركود الاقتصادي العالمي من شانه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض ، مايؤثر معدل صرف الدينار الجزائري

و أمام هذا الوضع يقتضي التفكير مليا في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري الذي يجب أن يكون ذو ركائز متينة و قوية[1]، يعتمد على إستراتيجية إحلال الواردات، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، و تسجيل فائض يوجّه إلى التصدير.

1- وصاف سعيدي، **الدولار و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات** ،مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد الأول، 2012 ص.ص24-35.

المبحث الثاني

تنامي حجم الواردات

كرست الجزائر مجهودات كبيرة من اجل إحداث تنمية مستقلة ، إلا ان النتائج جاءت مغايرة لهذه الطموح ، حيث ان تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن اختزالها في استيراد و تركيب المصانع داخل البلاد، و في الزيادة السنوية للناتج الوطني الاجمالي . اذ ان التنمية الشاملة القابلة للاستمرار هي التي تعمل على تقليص التبعية بشتى انواعها و اشكالها .

و بالنظر الى فاتورة الواردات نجد انه لم تحدث بعد الديناميكية المطلوبة فهناك تفاوت بين التوقعات و الانجازات .

وسعيا من الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وقعت على اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي بهدف تطوير التبادل الذي يضمن اتجاه العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية نحو التوازن، و تحقيق التحرير التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال.

سنتعرض من خلال هذا المبحث الى هيكل الواردات بالتطرق الى التركيبة السلعية و التوزيع الجغرافي لها **(المطلب الأول)** ثم سنتناول اتفاق الشراكة الاورو جزائري **(المطلب الثاني)** ثم نشير الى تصاعد فاتورة الواردات نتيجة ركود القطاعات الإستراتيجية **(المطلب الثالث)**

المطلب الأول :

هيكل الواردات

جعل تداخل العوامل المؤثرة في هيكل الواردات، من هذه الأخيرة تعرف ارتفاعا لم يعرفه الاقتصاد الوطني من قبل ، فقد بلغت 58 مليار دولار سنة 2014 ،و قفزت إلى أكثر من 60 مليار دولار مع بداية 2015 [1]، مما يزيد من استنزاف مخزون الدولة من الإيرادات الريعية، لتغطية الطلب المحلي من مختلف الموارد الإستراتيجية خاصة مع صدور الأمر 03-04 المتعلق بالاستيراد و التصدير [2].

فعلى سبيل المثال وصلت فاتورة الدواء مع مطلع 2015 المليارين و نصف مليار دولار أمريكي. و خاصة مع تفكيك التعريفة الجمركية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي فقد أصبحت السوق الوطنية مغرقة بالواردات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد في جميع الأصعدة.

لذى سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى التركيبة السلعية للواردات **(الفرع الاول)** ثم سنتناول التوزيع الجغرافي لها **(الفرع الثاني)**

1 -الموقع الإلكتروني : www.douane.gov.dzتاريخ الاطلاع 2015/03/15

2 - الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،و **المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها**،ج.ر عدد 43 ،المؤرخة في 20 جويلية معدل و متمم 2003بموجب قانون رقم 15-15 في 15 يوليو 2015 ،ج ر عدد 41 صادر في 29 يوليو 2015.

الفرع الأول

التركيبة السلعية للواردات

يعني الحديث عن الواردات، أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك لعدم الاكتفاء الذاتي ، الذي يعزي إلى تراجع القطاع الفلاحي و الصناعي، و قلة حجم الإنتاج لسعره أو لنوعيته، و إلى تسهيل الاستيراد، مما جعل المواد المستوردة ،محل تفضيل على المنتوج المحلي، حتى و لو كان في درجة من الجودة.

يمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات في كل من :

أولا-التجهيزات الصناعية : تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى، من حيث أهميتها، حيث تحظى سلع التجهيز الصناعي ،المراتب الأولى كل سنة من إجمالي الواردات، لكونها ضرورة لمواصلة الإستراتيجية التنموية، التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع، و المتمثلة أساسا في الآلات و معدات النقل...الخ.

حيث سجلت سنة 2012 ما يناهز 13604 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 27 % من إجمالي الواردات، و 11418 مليون دولار أمريكي سنة 2014 [1].

---

1 -إحصائيات المديرية العامة للجمارك لفترة 2012 -2014،ص 8 .

ثانيا–المواد الغذائية: تحتل المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، و تشمل أساسا الحبوب، الحليب، السكر، بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 9805 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 17،91% من إجمالي الواردات، و تسجل 7676 مليون دولار أمريكي سنة 2014 [1].

ثالثا–المواد نصف المصنعة : تحتل المرتبة الثالثة و المتمثلة أساسا في قطع الغيار و منتجات أخرى، فهي من المستلزمات الضرورية لمواصلة تشغيل عجلة الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد ضمن برامج التنمية التي انتهجتها بلادنا مؤخرا، حيث بلغت قيمتها 8105 مليون دولار أمريكي سنة 2013، و سجلت أكثر من 6934 مليون دولار أمريكي سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا ملحوظا.

رابعا–السلع الاستهلاكية غير الغذائية، تحتل المرتبة الرابعة، حيث سجلت 2723 مليون دولار سنة 2013، و ارتفعت إلى 3001 مليون دولار أمريكي سنة 2014[2].

خامسا –المواد الأولية: تحتل الرتبة الأخيرة، و قد سجلت 996 مليون دولار أمريكي سنة

1–إحصائيات المديرية العامة للجمارك لفترة 2012 –2014 ،ص 8.

2 – نفس المرجع ،ص 9.

2013، ثم ارتفعت 1105 مليون دولار أمريكي سنة 2014. بالإضافة إلى مواد الطاقة، و التجهيزات الفلاحية التي سجلت نسب ضئيلة جدا نظرا لتوفر البترول من جهة[1]، و المواد الأولية و المنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة و الزيوت...الخ[(1)].

الفرع الثاني

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

بالنظر للمناطق الاقتصادية يتبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر من خلال المبادلات التجارية. حيث يظهر لنا و بوضوح أن معظم تجارتنا الخارجية لا تزال منحازة لشركائنا التقليديين والواقع أن بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية نالت النصيب الأكبر بـ 65,03 % من وارداتنا و 81,01 % من صادراتنا.

1-الاتحاد الأوروبي (UE)

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فإنها لا تزال أهم شركاء الجزائر[2]، بنسبة 50,56 % من حيث الواردات و 64,36 % من حيث الصادرات ، و بالمقارنة مع عام 2013، ارتفعت الواردات مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 2,68%، تجاوزت 28,72 مليار دولار سنة 2013 إلى 29,49 مليار دولار سنة 2014[(2)].

1- إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات، المديرية العامة للجمارك ،صادرة عن وزارة المالية ،2014 ،ص 10.

2-نفس المرجع ،ص 11.

في المقابل انخفضت الصادرات من الجزائر إلى هذه البلدان بـ 757 مليار دولار أمريكي، أي 1,83%.

يمكن الملاحظة داخل هذه المنطقة الاقتصادية، أن اسبانيا، تمثل لدينا أكثر من 15 % من المبيعات الخارجية ، تليها إيطاليا بـ 13,29 % و 10,71 % من فرنسا. أما من حيث الممولين الرئيسيين فإن فرنسا تحتل المرتبة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي بـ 10,87% تليها إيطاليا و اسبانيا بنفس النسبة بـ 8,54 % من إجمالي الواردات[1].

2-دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي)

- تأتي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14,47 % من واردات الجزائر من هذه البلدان، و 16,65 % من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان[1].في المقابل مع عام 2013، يشار إلى أن هناك تقرير يوضح إلى حدوث انخفاض كبير في صادرات هذه الدول من 12,21 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 10,48 مليار دولار أمريكي سنة 2014 أي بنسبة 14% على عكس واردات الجزائر من هذه البلدان التي ارتفعت نسبتها إلى 21,22 %[2].

كما نشير إلى أن المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 4,9 % و 3,64 للواردات على التوالي و 7,45 و 4,61 بالنسبة للصادرات مع نفس هذه الدول.

1- إحصائيات التجارة الخارجية، للجزائر المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات المديرية، العامة للجمارك صادر عن وزارة المالية2014 ص 12 .

2- نفس المرجع ،ص 13 .

3-مناطق أخرى :

تتسم المبادلات التجارية الجزائرية بنسب منخفضة مع الدول الاتية :

1) **البلدان الأوروبية :** تراجع الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية في حصة السوق مع هذه الدول إلى أكثر من 26 % مقارنة مع عام 2013، أي من 1,26 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 935 مليون دولار سنة 2014.

2) **دول آسيا :** هنا نشير إلى أن حجم المبادلات التجارية عرفت زيادة بـ 13,75 حيث تجاوزت من 15,32 مليار دولار إلى 17,43 مليار دولار في نفس الفترة.

3) **دول المغرب العربي :** عرف حجم المبادلات التجارية زيادة قدرها 7,93% في سنة 2013، و تجاوزت 67,3 مليار دولار أمريكي إلى 3,96 مليار دولار أمريكي سنة 2014[1].

4) **الدول العربية :** عرفت انخفاض كبير اعتبارا من سنة 2013 حيث ، انخفض الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع هذه الدول من 3,21 إلى 2,68 مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرت بـ 16,57 %.

دول أمريكا اللاتينية : سجل حجم التبادل ارتفاع بنسبة 1,86 % مقارنة بسنة 2013، و ذلك من 6,68 مليار دولار سنة 2013 إلى 6,8 مليار دولار أمريكي سنة 2014[(1)].

1- إحصائيات التجارة الخارجية، للجزائر المركز الوطني للمعلومات و إحصائيات المديرية العامة للجمارك صادرة عن وزارة المالية2014 ص15.

نرى أن معظم مبادلات الجزائر التجارية الخارجية ، تتم مع الدول الرأسمالية الغربية من أوربا و أمريكا، و اليابان ، و هو ما يشكل تبعية لهذه الدول ، مقارنة بدول المغرب العربي خصوصا ، و الدول العربية عموما التي تتميز بضعف في مبادلاتنا التجارية معها .

المطلب الثاني :

اتفاق الشراكة بين االجزائرو المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها

يعد هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزّز التحول نحو اقتصاد السوق، و يؤكّد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001، و كان التوقيع الرسمي عليها في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (Valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليها من طرف البرلمان بتاريخ 14 مارس 2005، و دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005[1] .

1-مرسوم رئاسي رقم 05-195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين **الجمهورية الجزائرية الشعبية الاتحاد الأوروبي** بفالونسيا يوم 22 افريل 2002 ،وكذا ملاحقه من 1الى 6 و البروتوكولات من 1 إلى 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به ، ج ر عدد 31 الصادر في 30 افريل 2005 ،ص3(يتكون الاتفاق الأوروبي من 110 مادة) .

الفرع الأول : أهداف اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي :

أثقلت المشاكل الاقتصادية كاهل الجزائر، و التي ظلت تتخبط فيها طيلة سنوات من ركود على مستوى الإنتاج ، و ارتفاع في معدلات البطالة و المديونية، و ضعف في النمو ، و تأخر في جميع المجالات من ناحية التنظيم و التسيير، و التكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف الاستثمار المحلي و الأجنبي ،مما دفع الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق لتحقيق الاهداف التالية حسب المادة 1و2 من هذا الاتفاق.

أولا: تدعيم آليات التعاون في المجال الاقتصادي : يهدف هذا التعاون بالأساس إلى:

1-توفير إطار سياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتها و تعاونها في كل الميادين التى يرونها ملائمة .

2-توسيع التبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات و رؤوس الأموال .

3-تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية .

4-تشجيع الاندماج ألمغاربي بتشجيع التبادلات و التعاون داخل المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

5-ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع و الثقافة و المالية [1].

1-مرسوم رئاسي رقم 05-195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ،مرجع سابق.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تكريس احترام الملكية الفكرية ، الصناعية و التجارية، التي تبقى موضوع التزام بتحقيق حماية فعلية، لتعزيز التجارة من خلال توفير المعايير و المتطلبات الفنية اللازمة و الحد من التكاليف المتعلقة بازدواجية الاختبارات و التصديقات.

حيث يعتبر تشجيع حركة عوامل الإنتاج أحد الأسباب التي دفعت الجزائر على غرار باقي البلدان المتوسطة النامية لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مطالبة تحقيق تعاون ثنائي متوازن، يتجاوز مجرد الاكتفاء بتنظيم المبادلات التجارية ما بين الطرفين، و يرقى إلى مستوى تشجيع إرساء و تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتمكينها من خلق مناصب الشغل و المحافظة عليها.

بالإضافة إلى منح الدول المغاربية فرصة إنشاء جبهة موحدة لمناقشة شراكتهم الجماعية في أحسن الظروف، لكنّهم لم يستغلوها، و بمفهوم آخر فإن علاقات التعاون الثنائي لا يمكنها أن تكتفي بتنظيم المبادلات التجارية و التعاون في المسائل الاقتصادية. لكن يجب أن تتعداها إلى مجالات أخرى لاسيما المسائل المالية و الاجتماعية، و قضايا العدالة و الشؤون الداخلية، نظرا لفوائدها الكثيرة على رعايا الطرفين[1].

1- مرسوم رئاسي رقم 05-195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ،مرجع سابق.

ثانيا : تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية و الاجتماعية :

لقد أخذ الطرفان التعاون المالي الثنائي بعين الاعتبار، حيث أصبح منذ ندوة برشلونة يرتكز على برنامج جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم و البلدان المتوسطة، تحت تسمية برنامج (MEDA) الذي تتدرج قروضه ضمن النفقات غير الإجبارية في إطار الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تبني مبدأ الإلغاء في الميزانية ، و بذلك أصبح التعاون المالي يخضع لدراسة دورية تعدها المفوضية الأوروبية[1].

بالنظر إلى الشروط التي تقترن بها الإجراءات المتبعة في مجال التعاون المالي، أن الاتحاد الأوروبي لا يولي الدول المتوسطة غير الأعضاء الاهتمام الكافي مقارنة بدول أوربا الشرقية و الوسطى، حيث يظهر ذلك من خلال مقترحات المفوضية الأوروبية بمنح الدول الأوروبية الشرقية و الوسطى، مساعدات تصل إلى أربعون مليار دولار موزعة على ثلاث سنوات، في حين تمنح للبلدان المتوسطية خمسة ملايير اورو موزعة على ثلاث سنوات لذلك تظل هذه الايرادات دون المستوى المطلوب ، مقارنة باحتياجات هذه الدول .

ان تطبيق معايير الاحتياجات مرتبط بنتائج الحوار الاقتصادي المستمر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي[2]، حيث قامت الجزائر بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج توجيهي يحدد الاولويات في تطبيق التعاون المالي في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي

1-عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقليمية لاتفاقات الشراكة العربية الأورو متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 362 و 363

2- حطاب فؤاد ،عقد **الشراكة الاوروبي الجزائري دراسة تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون ،جامعة الجزائر، 2006 ص144 .

سمي بالبرنامج الاستدلالي الذي امتد من 2007 إلى غاية 2011، من خلال وضع ميزانية شاملة، باعتمادات مالية و إجراءات جزائرية.

بالإضافة إلى تميّز هذا الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالبعد الاجتماعي ، و ذلك بتفعيل التعاون و الحوار في المسائل الاجتماعية و الثقافية. حيث أكد الطرفين حرصهما على ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين وتنقل الأشخاص، و مكافحة الهجرة السرية، و تحقيق التقارب بين الثقافات، و تفعيل التعاون في مسائل العدالة و الشؤون الداخلية، نظرا لتنامي ظاهرتي الإرهاب و الجريمة الدولية التي تشكل تهديدا لمجالات الشراكة و الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى إرساء التعاون في الميادين القضائية و الشؤون الداخلية[1].

كما أكد الاتفاق على حرص الطرفين على مكافحة الجريمة المنظمة و الوقاية منها، خاصة ما يتعلق بالمتاجرة بالأفراد، و الموارد المحظورة ، و الممتلكات الثقافية.

على العموم ما يمكن ملاحظة من خلال استقراء هذا الاتفاق، أنه أعطى الأولوية للإصلاحات السياسية و الاقتصادية على حساب الإصلاحات المتعلقة بالمجال الاجتماعي كالتربية و الصحة، و مكافحة الفقر و الأمية، كما أنه التزامات تضمن غير متوازنة بحيث تعمل الجزائر على إزالة تنظيمها التعريفي اتجاه المنتجات الصناعية الأوروبية، فى حين بلدان الاتحاد الأوروبي تلتزم فقط بتحقيق عناية في مجال تدعيم الاقتصاد الوطني[2].

1- قلش عبد الله **(اثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري)** مجلة العلوم الإنسانية عدد 04 2006 ص .ص 8-12.

2 -عمورة جمال **(منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورو متوسطية)** مجلة العلوم الإنسانية عدد 03 2007، ص 10_ 16.

ثالثا : إنشاء منطقة التبادل الحر(حسب المادة 6 من الاتفاق):

بمعنى أن الجزائر مطالبة بالالتزام بمتطلبات النظام التجاري الدولي الجديد ، و ذلك في أجل أقصاه 12 سنة، حيث تتمثل القاعدة الأساسية لهذا النظام في حرية تنقل السلع في أسواق الدول الأعضاء، دون حواجز، فبفتح الجزائر أسواقها للمنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية ، و تكلفة قليلة، الشيء الذي ينعكس سلبا على المؤسسة الاقتصادية الوطنية، حيث أصبح موقفها حرج أمام هذه المنافسة الحادة ، حيث تعد مجازفة تهدد اقتصادها الناشئ و توازنها الاجتماعي الجاري تدعيمه[1].

الفرع الثاني

الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الأوروبي المتوسطي

تعتبر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاق يسعى بصفة عامة إلى تدعيم الاستثمار المباشرة في الجزائر، و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الشراكة الصناعية، و يتزامن مع إعادة الهيكلة الصناعية و تحديثها، و يشجع الصادرات الصناعية، و تنمية الموارد البشرية بأحسن سياسات البحث و التكنولوجيا[2]، لتحقيق نتائج إيجابية لتطوير مناخ الأعمال في الجزائر من جهة، و من جهة أخرى يتمّ بين اتحاد أوروبي متطور في كل المجالات، متكون من 15 دولة صناعية إضافة إلى 10 دول من أوروبا الشرقية

1--مرسوم رئاسي رقم 05-195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ،مرجع سابق.

2-زايري بلقا سم، (**تحرير الاستيراد و انعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**)، مجلة البحث العلمي ، إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أو بكر بلقا يد، تلمسان، العدد رقم 01، أبريل 2005، ص180 .

و الوسطى، تتميّز بسوقها الكبير و دخل الفرد المرتفع. و إنتاج وفير و متنوع ذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة ، و تتمتع بحماية كبيرة[1]، و بلد صغير الجزائر ، في طريق النمو يعتمد على اقتصاد ريعي، لا يشغل طاقاته الاقتصادية إلا بأقل من 50% ، ذو تبعية للإتحاد الأوروبي بحوالي 56 % من تجارته الخارجية تشكل جملة من السلبيات التي تترجم في مخاطر تفتك بالاقتصاد الوطني(1)، نتيجة هذا الاتفاق و التي يمكن ايجازها فيما يلي :

- يعتبر تفكيك الرسوم الجمركية، ذو انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية ،التي ليس بإمكانها منافسة المنتجات الأوروبية، لأن النسيج الصناعي الوطني هش، و سيتم القضاء عليه بدخول المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، و التكلفة المنخفضة التي ستغرق بها السوق الجزائري بكميات كبيرة، مما يخلق تحديات كبرى خاصة قطاع السكر، الزّيت، الحليب، إضافة إلى جلب أبقار حلوب، مما يحتم على المؤسسات العاملة في هذا القطاع، إما العمل بكل قدرتها للبقاء و مجابهة المنافسة أو الإفلاس و الاندثار، و هو ما يجعل الصناعة أمام تحديات حرجة لاسيما أنها تشتغل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية و بأجهزة تقليدية ضعيفة الإنتاج(2).

1 – زايرى بلقاسم ،مرجع سابق، ص 186 .

2- نفس المرجع، ص 220 .

- إن إقامة منطقة التبادل الحر و السعي نحو تحقيق التعاون الاقتصادي و الحصول على التسهيلات المالية، يعكسه خطر غلق العديد من المؤسسات الإنتاجية و ارتفاع معدل البطالة، و تفكك النسيج الصناعي الداخلي، و تدهور القدرة الشرائية للمواطن، و ارتفاع معدلات الفقر. كلها مؤشرات تؤكد يوما بعد يومالواقع المعاش للبلاد.

- الخسائر الكبيرة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية المقدرة بـ 1,5 مليار دولار[1].

- تنص المادة 8 من الاتفاق الاوروبى المتوسطي << تستورد المنتجات ذات المنشا الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الاثر المماثل >>.

- و تنص المادة 9 :

- 1- فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ،يتم الغاء الحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة المطبقة على المنتجات التى يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها من الجزائروالتى ترد قائمتها في الملحق رقم 2 من الاتفاق[2].

1-مرسوم رئاسي رقم 05-195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ،مرجع سابق.

2- نفس المرجع .

- 2 – يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها من الجزائر، والتي ترد قائمتها فى الملحق رقم 3 حسب الرزنامة التالية:
- بعد مضي سنتين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ،يتم تخفيض كل حق و كل رسم الى 80% من الحق القاعدي.
- بعد مضي 3 سنوات .....تخفيض 70 %
- بعد مضي 4 سنوات .....تخفيض 60%
- بعد مضي 5 سنوات.....تخفيض 40%، بعد 6 سنوات 20 %،ثم يتم الغاء الحقوق المتبقية بعد 7 سنوات.
- 3– يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة على المنتجات الاخرى غير التي ترد قائمتها في الملحقين 2و3 التي يكون منشؤها المجموعة ، حسب الرزنامة التالية :
- بعد مضي سنتين تخفيض.....90 % ،و بعد 3 سنوات 80 %,

بعد مضي 4 سنوات تخفيض .....70%، و بعد 5 سنوات 60%،و بعد 6 سنوات 50 %.

- بعد مضي 7 سنوات تخفيض 40%،و بعد 8 سنوات 30 %،و بعد9 سنوات 20% .
- بعد 10 سنوات 10%، وبعد 11 سنة 5%،و بعد 12 سنة يتم الغاء الحقوق المتبقية[1].

1-مرسوم رئاسي رقم 05–195 مؤرخ في 27 افريل 2005 ،مرجع سابق.

- يؤثر تحرير التبادل سلبا على صادرات الجزائر و لن يعطيها أية ميزة في السوق الأوروبية لأسباب التالية:

- الرسوم المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية في الأصل، و ليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات من أوروبا.

- يلزم انضمام أوربا إلى منظمة العالمية للتجارة، منح المزايا لجميع ،أعضاء المنظمة، التي تمنحها لأي دولة أخرى، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية مع صادرات جنوب شرق آسيا و الدول الأخرى في إفريقيا و أمريكا اللاتينية[1].

- يؤدي تطبيق المعايير الصحية ،و البيئية و الشروط الفنية ،إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ،في حال عدم تطابقها مع المعايير ،و المواصفات المطلوبة.

- بالإضافة إلى أن المنتج الجزائري ،و إن تحسنت نوعيته و انخفضت تكلفته، فإنه يبقى يعاني من عامل لصرف، بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الأورو ،الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي، و يسمو عنه في القيمة في كثير من الأحيان ،بسبب الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني لدول الاتحاد الأوروبي[2].

1- **حسين نواره (واقع و آفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبى)** المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، عدد 02 ،2007، ص، ص 5-13 .

2- نفس المرجع ، ص 17 .

- بالنسبة للواردات فإن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم ،و الحقوق الجمركية، فمن دون شك فإن الآثار الوخيمة ، على الواردات تكون فوق كل التوقعات، بسبب تحول النسيج الصناعي الوطني الضعيف من اقتصاد منتج إلى اقتصاد راكدا بسبب تفضيل المواطن للمنتجات المستوردة ، و تراجع ثقته في الإنتاج المحلي[1].

وعليه أصبحت الجزائر تصنف في المرتبة الأولى في ترتيب الدول حسب مستويات الرشوة و المضاربة و الفساد، و تراجع حماية اقتصادها من التفكيك المتتالي للتعريفة الجمركية، و انتشار التقليد للمنتجات الأصلية الناجمة عن الواردات المتدفقة من كل الجهات، و التي مست جميع المنتجات تقريبا، النسيج، قطاع الغيار، المواد الإلكترونية و الكهرومنزلية، الغزل، العطور، مستحضرات التجميل، المواد الغذائية، الأدوية، ...الخ، فغياب أجهزة الرقابة من طرف إدارة الضرائب و التفتيش و الضمان الاجتماعي، جعل هذه الظاهرة تتفاقم[2].

كل هذه المعطيات أفرزت انعكاسات على هيكل الواردات التي سجلت أرقاما خيالية تدعو فعلا إلى معالجة هذه المعضلة في أقرب الآجال.

1-عبد القادر رزيق المخادمي ، **الاتحاد من اجل المتوسط ، الأبعاد و الآفاق** ،الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009، ص 105 .

2- حسين نواره ،مرجع سابق ، 27 .

المطلب الثالث :

تخلف القطاعات الاستراتيجية

يقول الاقتصادي جوزيف ستيغليتز: "بلد غني و شعب فقير" و لعل ما يبرز المعنى الحقيقي لهذه المقولة هي طفرة المواد الطبيعية في ظل هيمنة قطاع المحروقات و الاعتماد الكلي على عائدات هذا القطاع لتغطية شلل القطاع الإنتاجي. ما يعكس هشاشة القطاع الانتاجي الوطني و التبعية الخارجية.

و عليه فإن قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على هذه الموارد أدى إلى إحداث طفرة إنتاجية ، و تسويقية ، و تجارية ، تراعى فيها مرتكزات الكفاءة و المزايا التنافسية. و عليه سنعرض مدى ركود القطاع الزراعي باعتباره القطاع المؤثر و المتأثر بباقي القطاعات (الفرع الأول) ثم سنلقي نظرة أيضا عن الاستثمار الأجنبي والأسباب التي جعلت منه قطاعا متخلفا (الفرع الثاني) وفي الأخير سنتطرق لضعف الإنتاج الصناعي (الفرع الثالث).

الفرع الأول :

تراجع القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة ، باعتباره القطاع الذي يؤثر، و يتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، لذلك تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية، و في الجزائر الا أننا نجد هذا القطاع قطاع راكد ، بالرغم من مختلف الإصلاحات التي سعت من خلالها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها تبقى إصلاحات غير كافية .

أولا: معوقات الاستثمار الزراعي بالجزائر :

يؤدي ضعف الاستثمار المحلية و الأجنبية الى ضعف الإنتاجية و لعل أهم الأسباب التي ساهمت في ذلك :

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين ،أو الأجانب نتيجة طول مدة الحصول عليه من جهة، و ضعف الخدمات الإدارية و التنظيمية، بعده عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية[1] .

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعينة بالاستصلاح عن طريق الامتياز.

- ارتفاع تكاليف الاستثمار سبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي.

1 بن عيشي بشير (**المعوقات الإنتاجية و كيفية مواجهتها في الجزائر**) ،مجلة العلوم القانونية، العدد 03،جامعة بسكرة،2005 ص 01-15 .

- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين، لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية.
- عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد و غموضها في اغلب الأحيان[1].
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة.
- توسع البناء على حساب الأراضي الزراعية حيث يعتبر سهل متيجة اكبر دليل ، حيث فقد أكثر من 60 % من مساحته بسبب البناء غير العقلاني [2]

ثالثا : العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية :

لعبت المحروقات دورا في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية إلى الاستيراد الخارجي و تمثلت في :

أ- المدخلات الزراعية :

- ضعف النمو الانتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم و الاكتفاء بالتموين الموسمي، مع قصور النسبة الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن.

1 -عبد الرازق بن هارون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و القطاع الزراعي في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة ورقلة 2013، ص 133.

2- نفس المرجع ، ص ،240 .

- عدم توفر تقنيات الإنتاج و الفرز الحديثة، في قطاع الزراعة ،لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية مثل تلك التي يتطلبها فرع الصناعات الغذائية نظرا لضعف الزراعات الرأسمالية، مما أدى بأصحاب المصانع لتفضيل المواد المستوردة ،لضمان نوعية جيدة لمنتجاتهم النهائية[1].
- منافسة المواد الأولية و نصف المصنعة المستورة للإنتاج المحلي، و كان لذلك تأثير كبير في استسهال الاستيراد من قبل مصانع الأغذية.

ب- تقنيات الإنتاج:

- ارتكاز معظم الصناعات الغذائية على استثمارات صغيرة و متوسطة الحجم
- معظم الوحدات التصنيعية في الجزائر ما زالت تعتمد على الوسائل و الآلات المتوسطة الحداثة.

1 بن عيشي بشير، **(المعوقات الإنتاجية و كيفية مواجهتها في الجزائر)**، مرجع سابق ،ص 42.

2 - عبد الرازق بن هارون ،**استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و القطاع الزراعي في الجزائري** ، مرجع سابق ص 120.

الفرع الثاني :

عراقيل الاستثمار الأجنبي

يعد قطاع الاستثمار الأجنبي محركاً للنمو الاقتصادي، و الذي يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي ،و إيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل ، وإدخال التقنية ومد الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية ،إلا أن الواقع هو أن الجزائر لا زالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى وذلك لوجود معوقات تواجهها وتؤدي إلى تخفيضها [1].

أولا : العراقيل السياسية و القانونية و الإدارية

- تذبذب الأوضاع الأمنية و انعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب التنسيق بين أجهزت الاستثمار.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار و غموضها.
- تفشي البيروقراطية و الروتين في انجاز الملفات حيث تتطلب تعدد الوثائق و طول الوقت للحصول عليها.
- نقص الخبرات الفنية و الإدارية اللازمة لتسير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستثمارات[2].
- تأثر القرارات الاقتصادية بالمواقف السياسية.

1- منصوري زين **(واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر)** الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع و آفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2004، ص . ص 1 _ 44.

2-نفس المرجع ،ص 32.

- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين و التعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي نشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى.

ثانيا : العراقيل الاقتصادية و المالية

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية.
- قلة التشريعات المالية من الناحية القانونية و التقنية [1].
- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية و الفرص المجدية و المتاحة للاستثمار.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، بالرغم أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب، و هذا راجع لكثرة التعقيدات و تعدد النصوص القانونية.

ثالثا : العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية

- التناقض بين البرامج التعليمية التكوينية المنتهجة و متطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية و الزراعية...الخ
- نقص فادح في الهياكل و البنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر [2].

1 - منصوري زين، مرجع سابق، ص35.

2-يوسفي آمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص 182.

الفرع الثالث :

ركود الصناعة

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، و منها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت و كأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، و تتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية

اولا : **ضعف الانتاج الصناعي :**

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي[1]، إذ لا تتعدى 13%. إضافة إلى الضعف الكمي ،حيث لا تستطيع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح بأن تحتل مركزا خاص في السوق الدولية، حتى تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة ، إذ لم تستطيع التخصص بها ، وإنتاجها بكميات كبيرة و نوعية متطورة و جودة متميزة.

بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية أي التوجه للداخل، و هكذا أصبحت حبيسة السوق الذي تعمل له ، و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك، و بالتالي لم يكن لها حافز لزيادة إنتاجها و تطويره كمّا و نوعا[2].

---

[1] -العلي إبراهيم، **الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات** ، رسالة ماجستير، ،تخصص قانون اقتصادي ، جامعة دمشق، ص 75.

2- يوسفي آمال ، مرجع سابق ،ص 189 .

ثانيا : ضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية الصناعية:

و تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء و انخفاض الانتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ،ضمن السياسات الصناعية السابقة[1]، مما أدى إلى فقدانها القدرة على التأقلم مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها مما نتج عنه بروز مشاكل :

- تدني مواصفات السلعة المنتجة
- الارتفاع في كلفة الانتاج
- آلية عمل اقتصادي و إداري سمتها الأساسية البيروقراطية.
- تدني مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق و متغيراتها.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية، و عدم قدرتها على الصمود و الاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية[2].

---

[1] - خبابة صهيب ، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغربية ، دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 2012، ص 130

2-- نفس المرجع، ص 140 .

ثالثا :الارتفاع في كلفة الانتاج و عدم الاهتمام بالنوعية :

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثلياتها في السوق العالمية، و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية و منها الدول العربية. و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل و حتى المنافسة في السوق الداخلية و ذلك بسبب[1]:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- اختيار احجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة
- الارتفاع المصنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.
- إضافة إلى كل ذلك تعتبر عملية الصناعية عملية كمية، و ليست نوعية.

أ –الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لقد أجرت التكنولوجيا تغير جذريا في عالم الصناعة منها :

- الآلات و المعدات و التجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج

---

1 عبود رزقين، (**الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**) مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجزائر 2009، ص .ص 126–137 .

- طرق العمل و أساليب الإنتاج، و غرضها تحسين الإنتاج كما و نوعا.
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا لم تعرف من قبل...الخ

و بذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون يتقدم التكنولوجيا، و ما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي.

إلا أن الواقع يشير إلى أن أخذ التكنولوجيا في الجزائر يكون بشكل عملية تقليد، و لم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية و تحديد أنواع الآلات و التجهيزات و طرق التشغيل و الصيانة.

و بالتالي لم يتم تطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية،والعمل على تطويرها و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطوير او حتى عملية الاستبدال و الصيانة للتكنولوجيا المستوردة[1].

ب –عدم مرونة الجهاز الإنتاجي :

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة. زيادة الطلب، و كذلك التكييف مع التغيرات و التطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية و نوعية المنتج، و ذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، و هذا يستدعي وجود تكنولوجيا حديثة و مرنة[2]، و هذا ما لا تجده

1- العلي إبراهيم، **الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات**، مرجع سابق، ص 80 .

الصناعة الوطنية، حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، و هذا ما يشكل عقبة كبيرة أما الصناعة المحلية و تحولها إلى الإستراتيجية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، و توفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات و نوعيتها و جودتها[1].

1- نفس المرجع ، ص 130 .

2-عجة الجيلالي ،**الكامل في القانون الجزائري للاستثمار** ، دار الخلدونية ، 2006 ص 76 .

نستخلص مما سبق ان النمو الاقتصادي الوطني مرتبط بشكل وطيد مع الصادرات من النفط ،اذ يسيطر هذا الاخير و مشتقاته على نسبة كبيرة من ارادات الميزانية و الناتج المحلي، ومن هنا نستشف مدى خطورة هذا الموقف، خاصة مع التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية ، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني و التي تستدعي التفكير بسرعة في تنويع الانشطة الانتاجية ،و دعمها لتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يوجب على السلطات وضع استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الانتاج و بالتالي توزيع المخاطر الناجمة عن التصدير الأحادي، فبدلا من الكلام عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، لابد من ان نعالج و نجد حلولا في البداية لمشكلة احلال الواردات اي تقليص حجم فاتورة الواردات التي وصلت الى 60 مليون دولار وذلك بالاعتماد على، قطاعات اقتصادية منتجة و ضرورة تنويع الانتاج في الجزائر هو ماسوف نتطرق له في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

الفصل الثّاني
ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني

يعتبر النمو الاقتصادي، من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدّول إلى تحقيقه، سواء المتقدمة منها أو النّامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنموية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي، فالفجوة الهائلة ما بين الدّول المتقدمة و النّامية ،ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية ،و قدم وسائلها و أساليبها الإنتاجية أمام هذا الوضع المتردي و ضعف الإنتاج المحلي ،لجأت بعض الدّول من بينها الجزائر باعتبارها دولة نامية ،إلى التخصص في تصدير المواد الخام لمواجهة حاجياتها، غيرأنّ ضعف الإنتاج واقتصار الارتكاز على أحادية التصدير، لتغطية مختلف الحاجات يجعل الاقتصاد الوطني رهين لتقلبات الأسواق الخارجية، نتيجة انخفاض أسعار النّفط و هو ما يستوجب التفكير في مرحلة ما بعد النفط، و ذلك بانتهاج استراتيجيات تنموية تقضي بالنهوض بمختلف القطاعات الإستراتيجية الإنتاجية و على رأسها الزراعة، الصناعة، الاستثمار، السياحة، الصادرات خارج المحروقات...الخ، في إطار إصلاحات شاملة و تنويع الإنتاج و الإنتاج من أجل التصدير.

سنتطرق من خلال هذا الفصل الى ضرورة تنمية القطاعات الاستراتيجية بالتعرض الى اهم القطاعات الحساسة التي تساهم بدوها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ،من ثم تحقيق التنمية المنشودة **(المبحث الأوّل)** ،بعدها سنتناول تحرير التجارة الخارجية ،من خلال التطرق الى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و دور تحرير التجارة الخارجية و مدى مساهمة ذلك في تطوير النمو الاقتصادي، مع إلقاء نظرة على بعض تجارب الدول الأخرى **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأوّل

تنمية القطاعات الإستراتيجية

تعد التنمية المحلية أحد الرّوافد و المحركات الأساسية للنهوض بمختلف الاقتصاديات نظرا للدور المهم و الحيوي الذي تلعبه في تحسين مستوى الإنتاج المحلي، و التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى الميزة النسبية الديناميكية، و لا شك أن تحسين القدرة الإنتاجية و من ثم التنافسية ، أمرا في غاية الأهمية ينطوي على تحديات تعد وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية .

و من هنا نحاول من خلال هذا المبحث ،التعرض لأهم القطاعات الحساسة ،التي تساهم بدورها كبديل اقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ،و المتمثلة في قطاع الفلاحة **(المطلب الأول)** ثم سنتناول مدى مساهمة القطاع الصناعي في إرساء معالم التنمية الشاملة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول

القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي

لم تولي السياسات السابقة العناية اللازمة للقطاع الزراعي، لذلك فقد تراجع دور هذا القطاع في مساهمته في التنمية، و تدنت أهميته ليهجره أغلب الطموحين، فانخفضت بذلك إنتاجيته إلى درجة كبيرة، و سوف تستمر هذه الوضعية أو تتفاقم أكثر ما لم يتم تدارك ذلك ، من خلال إيلائه العناية الأوفر،و تشجيع كل المبادرات البناءة سواء الفردية أو المؤسسية، و فتح المجال للاستثمار الأجنبي، للمساهمة في إنجاحه [1].

ضمن هذا المطلب سنتعرض إلى النهوض بالقطاع الزراعي عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية المتعلقة بالزّراعة **(الفرع الأول)**، إلى جانب إلقاء نظرة عن مختلف البرامج التنموية لدعم هذا القطاع **(الفرع الثاني)**

1-فوزي غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ، جامعة قسنطينة ، 2007، ص 40.

الفرع الأول

تنمية الموارد الاقتصادية للزراعة الوطنية

تعتبر حالة التخلف النسبي للقطاع الزراعي نتيجة منطقية لعدم الاهتمام الكافي به ، مما اثر على ادائه لذلك يستوجب الاهتمام بهذا القطاع الحيوي من خلال :

أولا: ترقية الاستثمارات في الزراعة

يشهد القطاع الزراعي عزوف الاستثمارات في هذا المجال ، بالرغم من حجم و أهمية استثمارات القطاع العام و الإجراءات التشجيعية لتحضير القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة ، حيث أنه يعد قطاع غني بالمجالات الاستثمارية [1].

من جانب آخر أيضا نجد أن المياه تواجه مشاكل جمة في يومنا الحاضر، و لهذا علينا إعطاء المياه خصوصية عند وضع برامج الاستثمار الزراعي، بما أن الاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة و الدافعة للتنمية الزراعية، و يعد إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، و بالتالي الحد من الواردات و تحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي و العام، كذا زيادة معدلات نمو الدخل الفردي من خلال المشاريع التي تستوجب عدد كبير من العمّال.

ثانيا: الدعم المالي و التقني مع الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييرها لذا وجب تخصيص سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الاحتياجات لدعم هذا القطاع[2]، كما تعد المكننة الزراعية أيضا عاملا رئيسيا لتوسع الإنتاج و إحداث ثورة زراعية و ذلك بتوفير العتاد اللّازم بوفرة مع ضرورة دعم أسعار هذا الاخير .

1- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلوم السياسية و العلاقات لدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص،48..

2-نفس المرجع ،ص ،52.

الفرع الثاني

البرامج الوطنية لدعم و تنمية القطاع الزراعي

سعت الجزائر محاولة بناء قطاع فلاحي يواكب العصر و جعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني، باعتباره العصب الحساس في اقتصادها ،و هذا راجع لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للمواد الأولية ،و قطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة ،إضافة إلى أنه يمثل العلاج الأنجع للقضاء على التبعية الغذائية، و قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات، و من أجل كل ذلك وضعت عدة برامج تنموية متعاقبة لتوفير قاعدة متينة بإمكانها قيادة التنمية الشاملة تمثلت هذه البرامج في كل من:

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و آليات تنفيذه ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: (P.N.D.A) و قد ركز هذا المخطط على الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز أنشطة ،الإنتاج الزراعي و غيرها من خلال محاولة النهوض بالإنتاج الفلاحي و تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية[1] و في سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية و ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية(P.N.D.A.R) ، ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في عملية دعم ديناميكية هذا المخطط ،و النمو الفلاحي المدعوم[2] ،من خلال تعزيز المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الإنتاجية بما في ذلك المحلية و الصغيرة و المتوسطة، و إعادة تأهيل البنى التحتية حيث يسمح بضمان الانتقال النهائي من التسيير المخطط، إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي و ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية ،و إدماجها في الاقتصاد العالمي، و تحقيق تنمية زراعية مستدامة لكن و رغم كل تلك الجهود المبذولة لكنها ظلت غير كافية خاصة بالنظر إلى حجم فاتورة الواردات الغذائية.

1- مليكه جرمويا، **السياسة الفلاحية و الإصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 93.

2- المنشو رقم **332** المؤرخ في **18 جويلية 2000** المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000، ص 74-77.

ثانيا: التجديد الفلاحي و الريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

هو خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009،حيث تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، أي التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ،و تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات و الطاقات، و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا [1] ' أو تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة و مواجهة التحديات الجديدة ،التي يفرضها الوضع الدولي، و يقوم هذا البرنامج على ثلاثة ركائز رئيسية : .

1- **التجديد الزراعي:** الذي يركز على البعد الاقتصادي، و مردود القطاع لضمان الصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد.

2- **التجديد الريفي:** من خلال ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية، حيث لم تعد هذه السياسة، سياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها ب 21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية[2].

3- برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية: و هذه كرد على الصعوبات، التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، فيما يتعلق بعنصر المعرفة و التحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة.

1- انظر **المادة 02** من القانون رقم **08-16** المؤرخ في **03 أوت سنة 2008** المتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية **العدد 46**.

2- مليكة جرمويا ، مرجع سابق ،ص 98.

المطلب الثاني

النهوض بالصناعة

يرتبط تطوير الاقتصاد الوطني بإرساء معالم تنمية شاملة ،تعمل على تفعيل كافة القطاعات و على رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر سمة تطوّر أي مجتمع، و عليه فإن تحقيق الولوج إلى الأسواق العالمية لا يتأتى إلاّ بتثمين و تقدير القيمة الفعلية للخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، و كذا تأهيل و تشجيع المؤسسات الاقتصادية، لأنها عوامل تعتبر المفتاح الرئيسي لإرساء إستراتيجية صناعية فعّالة، تسمح بتحسين قواعد الإنتاج و تطوير تنافسية المؤسسات و من ثم تحقيق هدف تنويع الصادرات، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة وذلك بتنويع الإنتاج المحلي، و تقوية الاقتصاد الوطني، لتحضير هذه الصناعة لتكون في مستوى يسمح للجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، لأنه مع الوضعية الحالية لم تعطى النتائج المرجوة و لن يسمح لها بالصمود أمام انفتاح الجزائر على المنافسة العالمية [1].

الفرع الأول

تأهيل المؤسسات الاقتصادية

يقصد بعملية التأهيل رفع أداء المؤسسة من خلال مختلف وظائفها إلى مستوى متطور في المستقبل سواء في السوق المحلي أو الدولي، و ذلك بتحسين أداء المؤسسة عن طريق القضاء على نقاط ضعفها و تقوية نقاط قوتها ،من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة [2]، و ذلك بتوفر جملة من المتطلبات و الشروط الضرورية و هي:

1- غول فرحات، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 322.

2-نفس المرجع ، ص 339 .

أولا: عوامل إنجاح عملية التأهيل

لابد لإنجاح عملية التأهيل، منح المؤسسة فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح لها بامتلاك الوقت الكافي للتأقلم و التكيف مع الانفتاح على الأسواق الدولية.

أ- تأهيل النظام المالي و المصرفي:

تعتبر عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية شريان وجودها لان البنوك و المؤسسات المالية أهم شريك لها، و التي تدير عملية تأهيلها و تنميتها.

لذا يجب تحديث الجهاز المصرفي و تفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية خدماته و مستوى موظفيه و إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية و تجارية، و نعني البورصة و تنشيط السوق المالية، بهدف تحسين مردود المؤسسة و ذلك في حسن إدارة عملية تنفيذ البرامج المالية[1].

ب- تطوير البحث العلمي و التكنولوجيا:

يمكن الابتكار و التجديد و تطوير البحث العلمي ، المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها و الاستجابة لأذواقهم، لأن ذلك يعتبر محور نشاطها، لهذا يجب عليها الاهتمام بالبحث العلمي، و التحكّم التكنولوجي، و لهذا أعطت السلطات العمومية اهتماما بالغا للإبداع التكنولوجي، و البحث و التطوير، و لو من الناحية التشريعية فقط- و التي جاءت في المخطط الخماسي للبحث العلمي (1998-2002) و الذي يعد تطبيقا للقانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998.

1- نجار حياة ، زغيب مليكه: ،**إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة و العولمة نظرة مستقبلية**، فعاليات الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة - يومي 22 و 23 أفريل 2003، ص 8.

إضافة إلى المخطط الخماسي (2010-2014) من مخصصات مالية كبيرة لتنمية الموارد البشرية العلمية و لتحويل الاقتصاد الوطني اقتصاد معرفة[1]، فلقد رصد هذا البرنامج غلافا ماليا ب 250 مليار دينار منها 100 مليار دينار من أجل البحث العلمي.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الصناعة الثقيلة

من أهم الأسباب التي استدعت تبني برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية ،هو إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و إقامة منطقة للتبادل الحر، بقصد تهيئة هذه المؤسسات للصمود أمام المنافسة الأجنبية الحادة التي تفرضها قواعد الاتفاقية.

لقد كانت أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1999، في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تحت إشراف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة حيث تطلب برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية عدة هيئات منها:

أ- المديرية العامة للهيكلة الصناعية

و هي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل و تابعة لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة ،و تتمثل مهامها في التنسيق بين الأدوات التشريعية و المالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية، و تحديد الإجراءات و الشروط المالية و التنظيمية[2]،تضع برنامج إعلامي و تحسيسي للمؤسسات و الهيئات المعنية ببرنامج التأهيل ،كما تقوم باقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات و التي لها علاقة مباشرة بإصلاحها، و تحدد الاحتياجات من المعلومات بالنسبة للمؤسسات و الإدارات.

1- نجار حياة ، زغيب مليكه ، مرجع سابق ، ص 9.

ب- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية

أسسّت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192/2000[1] و هي تنشط تحت إشراف وزير الصناعة و إعادة الهيكلة.

تتمثل مهامها في إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات و الهيئات، من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و تحديد شروط قابلية الحصول على هذه المساعدات و طبيعتها، بالإضافة إلى إعداد الاتفاقية التي تربط المؤسسة المستفيدة من المساعدات بوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، فضلا عن متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من المساعدات .

ج- صندوق ترقية التنافسية الصناعية

حيث تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 11/99 الذي أتى بحساب التخصيص الخاص رقم 302-202 في المادة 92، و هو جهاز وزاري مشترك تم إنشاؤه لتمويل عمليات و نشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية تنقسم إلى نوعين تتمثل في كل من المساعدات المالية للمؤسسات و مساعدات مالية لهيئات دعم المؤسسات [2].

.

الفرع الثاني

ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة

تعتبر المؤسسات الصّغيرة و المتوسّطة الرّكيزة الأساسيّة في عمليّة التّنمية الاِقتصاديّة و الاِجتماعيّة، و تحضير لمرحلة ما بعد البترول،لذا أولتها الحكومة و كذا صنّاع القرار الاِقتصادي أهمّية بالغة،نظرا لما تلعبه من دور أساسي في تحريك عجلة النّمو و تحقيق الإنعاش الاِقتصاديّ،و كذا ترقية الصّادرات.

1- مرسوم تنفيذي رقم **192/2000** مؤرخ في 16 جويلية 2000، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم **302-102** بعنوان – **صندوق ترقية التنافسية الصناعية**، ج.ر عدد **43** صادر في 19 جويلية 2000.

2- قانون رقم **11/99** مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 و يتضمن قانون المالية لسنة 2000، ج.ر عدد **92** صادر في 25 ديسمبر 2000.

بدأ الاِهتمام بهذا القطاع،خاصّة بعد صدور القانون التّوجيهي رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001[1] لترقية المؤسّسات ص و م، من أجل توجيه القطاع الخاصّ إلى الاِستثمار في قطاع المؤسّسات ص و م ،و دفعها إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات للمشاركة بصفة فعليّة في معظم النّشاطات الاِقتصاديّة ،الّتي كانت حكرا على القطاع العامّ لمدّة طويلة و الرفع من القدرة التنافسية ،في إطار اقتصاد السوق وذلك عن طريق عدة برامج:

أولا: البرامج الأوروبية

تمت هذه البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار سياسية الانفتاح على الأسواق الدولية، بهدف مواجهة المنافسة الأجنبية و جعلها تواكب ركب الدول المتقدمة

أ-برنامج اللجنة الأوروبية "ميدا" MEDA:

لقد حتمت سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر على تحسين محيطها الاقتصادي و تأهيل مؤسساتها الاقتصادية لمواجهة منافسة الدول الأجنبية، لذا تم الاتفاق في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في إطار برنامج **MEDA** حيث تعهدت الدول الأوروبية، من خلاله مساعدة و تـأهيل و تحسين أداء القطاع الخاص[2].

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكي تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية، عن طريق تحريك و تطوير مردودية هذه المؤسسات.

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

الدعم المباشر للمؤسسات ص و م: من خلال القيام بعمليات تشخيصية إستراتيجية لها ،قصد تحسين تنافسيتها و دعمها في نشاطات التأهيل.

1-القانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001،يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، جريد رسمية عدد 77 صادر في 15 ديسمبر 2001.

2- قوريش نصيرة، **" آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2006 ، ص 122-147.

و يكون ذلك من خلال الدعم المؤسساتي، و دعم جمعيات أرباب العمل و الجمعيات الحرفية و المهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات ص و م.

دعم تمويل المؤسسات ص و م: من خلال وضع و تنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل دعمها في عملية التأهيل.

كما تم الإعلان عن برنامج (MEDA 02) ، سنة 2002، بهدف تأهيل خمسة آلاف مؤسسة صغيرة و متوسطة خصص له مبلغ 60 مليون أورو [1].

ج- برنامج تنمية و تطوير بورصة معالجة المعلومات:

تم إنشاء هذه البورصة في إطار المشروع الاورو متوسطي ،بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بتبادل المعلومات، من أجل التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، حيث أنشأت أربع بورصات على مستوى التراب الوطني، مهمتها توفير المعلومات اللازمة و المتعلقة بالمؤسّسات ص و م ،بموجب اتفاقية التعاون المبرمة مع اللجنة الأوروبية.

يهدف هذا البرنامج الى تمكين المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة ، من تجاوز مشاكلها العائدة إلى صغر حجمها، كما يعتبر بمثابة مكمل لنشاط هذه الأخيرة خاصة على المستوى النوعي ،من خلال تمكينها من خلق تسير تكنولوجي عالي و بتكاليف قليلة يمكن تحملها.

و في إطار التّعاون التّقني الجزائري الاِسباني، تمّ إبرام اتّفاق لتكوين تقنيّين و إطارات لتسيير المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة في فرع صناعة الجلود.

نخلص إلى أنّ الشّراكة تمثّل فرصة لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،إلا أنّ الأموال المقدّمة في برنامج ميدا تظلّ ضئيلة بالمقارنة بالمبالغ الممنوحة لدول أوروبا الشّرقيّة ،ممّا يؤكد مرّة أخرى التّحدّيات الّتي تواجه مساعي الجزائر لترقية الاِقتصاد الوطنيّ[2].

1- محمد يعقوبي، لخضر عزي ،**(الشراكة الاورو متوسطية و أثارها على المؤسسات الاقتصادية)**،مجلة العلوم الإنسانية ،عدد 14 ،ص ص 15-22

2- نفس المرجع ،ص،30.

ثانيّا:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة:

تمّ تجسيد هذا البرنامج من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لتأهيلها ،لما تلعبه من دور استراتيجي في إحلال الواردات و كذا تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التّوجيهي المتضمّن ترقية م.ص.م ،لاسيما المادة 18 منه الّتي أكّدت على ضرورة تأهيلها، و كذا ترقية المنتوج الوطني ،ليستجيب للمقاييس العالميّة [1].

أ-صندوق ضمان القروض:

تمّ إنشاؤه بموجب المرسوم التّنفيذي 373/02 [2]،حيث تستفيد م.ص.م ،من قروض يضمنها لها الصّندوق ، عند اِنجاز الاِستثمارات ، و حتّى تستفيد من القروض يجب استيفاء مجموعة من الشّروط منها :الأهليّة للقروض البنكيّة و يحدّد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضّمان ب 5مليون دج .

ب-صندوق ضمان قروض استثمارات م.ص.م:

تأسس بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 134/04[3]، حيث نصّ أنّ الصّندوق هو شركة ذات أسهم برأس مال قدره 30مليون دج ، تساهم فيه البنوك بنسبة 40% و تساهم الخزينة ب 60%. يهدف اِلى ضمان القروض، و تسديد القروض البنكيّة ،الّتي تستفيد منها م.ص.م لتمويل الاِستثمارات ،و الّتي تقدّمها البنوك و المؤسّسات الماليّة المساهمة في الصّندوق ، يحدّد الحدّ الأقصى للقروض القابلة للضّمان ب50%.

1-انظر المادّة 18من القانون 01-18، مرجع سابق

2- مرسوم تنفيذي رقم 373/02 ،مؤرّخ في 11نوفمبر 2002 ،يتضمّن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة و تحديد قانونه الأساسي ،.ج.ر عدد ،74 صّادر في 13 نوفمبر 2002 ، ص 13 ..

3-مرسوم رئاسي، 134/04، المؤرّخ في 19 أفريل 2004، يتضمّن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .،ج.ر عدد 27 ،صّادر في 28 أفريل 2004.

ج- الصّندوق الوطني لتأهيل المؤسّسات ص.و.م:

أنشئ بموجب قانون الماليّة لسنة 2006، و حسب نصّ المادّة 4 من المرسوم التّنفيذي 240/06[1]، فإنّ م.ص.م الخاضعة للقانون الجزائري ،هي الّتي تستفيد من هذا الصّندوق ، و الّتي تنشّط في القطاع منذ سنتين، و المؤسّسات الّتي لا تعترضها صعوبات ماليّة ،حيث يتكفّل بتمويل نشاطات التّأهيل بالمؤسّسات و محيطها .

د-الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة :

أنشأت بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 165/05[2]،حيث تعمل على تنفيذ الإستراتيجية القطاعيّة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها ، و تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيلها و متابعته ، و متابعة ديموغرافيّة المؤسّسات الصغيرة و المتوسطة ،ترقية الإبتكار التّكنولوجي واستعماله من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ممّا سبق نستخلص، أنّ أهمّية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تكمن في إضفاء المزيد من المرونة ،في مجال تحسين قدرة الإقتصاد الوطني، على التّكيّف و الإستجابة للتقلبات الإقتصاديّة ،خاصّة لأنّها تعتبر منفذا جديدا لاستخدام و تصنيع المواد والخامّات المحلّيّة،و بالتّالي إضافة موارد جديدة للبلد ، و العمل على سدّ حاجات المجتمع ،و التّقليل من الإستيراد ، و الإسهام في العمليّة التّصديريّة.

كما تعتبر ذات أهمّيّة كبرى للإقتصاد لكونها الوسيلة المثلى لبناء اقتصاد قويّ، منتج ،يقف أمام خطر الإنفتاح على الأسواق الدّوليّة.

1-مرسوم تنفيذي 240/06 ،مؤرّخ في 04جويلية2006،يحدّد كيفيّات سير حساب التّخصيص الخاص 124-302 ،الّذي عنوانه "**الصّندوق الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة** ج.ر عدد45 صّادر في 09جويلية 2006.

2-مرسوم تنفيذي رقم 165/05 مؤرّخ في 03ماي 2005 ،يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسّسات ص.م و تنظيمها و سيرها ،ج.ر عدد 32 الصّادر في 04 ماي 2005.

المطلب الثالث

تشجيع الاستثمار و السياحة

يعد الاستثمار أحد الروافد و المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة،و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة المورد البشري،و تحسين المهارات و الخبرات.

كما تلعب السياحة دورا بارزا في تطوير الاقتصاد، لما تحققه من نتائج معتبرة من حيث التدفقات و الإيرادات المالية ،و كذا توفير مناصب الشغل،لارتباطها مع العديد من القطاعات الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية،خاصة أن الجزائر تتوفر على جميع المؤهلات، و التي تجعل منها وجهة سياحية رائدة.

و لهذا أولت الحكومة أهمية كبرى لهذين القطاعين، للنهوض بالاقتصاد الوطني، و ذالك بإصدار العديد من القوانين،و المراسم و كذا الأوامر، و تقديم مختلف التحضيرات لترقية كلا القطاعين [1].

الفرع الأول

الإطار التشريعي لترقية الاستثمار.

أصدرت الجزائر عدة أوامر و مراسيم و قوانين، تتعلق بتنظيم و تشجيع و ترقية الاستثمارات بنوعيها المحلية والخارجية ،قصد منح حوافز مغرية للمستثمرين عامة، و المستثمرين الأجانب خاصة ،باعتباره مصدرا من مصادر التمويل للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، و الرفع من مستوى الانتقال للقدرات التكنولوجية ،و الخبرات الإدارية و التسويقية الناجمة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي.

و قد عالجت منظومتنا التشريعية مسالة الاستثمارات عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

1- مروك سمية ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون اقتصادي دولي، 2014، ص ،95 .

أولا :قانون النقد و القرض 90-10

صدر هذا القانون في 14 أفريل1990، حيث يعتبر نقطة تحول مهمة في مجال الاستثمار، حيث أعطى بنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية، في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم و التراخيص للاستثمارات الأجنبية،و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسب الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص،مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة[1].

ثانيا: القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.[2]

جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2003 ،المتعلق بتطوير الاستثمار، مكملا لما جاء به قانون 93-12، نظرا للانتقادات و الملاحظات التي وجدت فيه ، خاصة مع التحسن الذي عرفه الاقتصاد الوطني، و الدخول في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و كذا اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية .

1-القانون رقم90-10 المؤرخ في 14 أفريل1990 ، يتعلق بالنقد و القرض،ج.ر عدد16 ، صادرة في 18 أفريل ، 1990. المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ج.ر. عدد 14 صادرة في 28 فيفري 2001، المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 03-11 ،المؤرخ في 26 اوت 2003 ،ج . ر. عدد 52 ،صادرة في 27 اوت 2003 ص 03.

2- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر عدد 47 الصادرة في2 2 أوت 2001،ص 4 المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 اوت 2006 ج.ر عدد 47 الصادرة في 19 اوت.

يتعلق الأمر بالانتقادات التي لها علاقة بالاستثمارات المحلية و الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة في مجال الاستثمار.

جاء مكملا للقانون السالف ذكر، مع استحداث نشاطات جديدة و إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية و المساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخوصصة الكلية و الجزئية، و الاستثمارات المدرجة في منح الامتياز او رخص جديدة ، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ،و إنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة ، يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار.

أما من حيث الضمانات أو الامتيازات التي يقدمها هذا القانون ،فقد قدم مجموعة من الضمانات أو الامتيازات و الحوافز، من أجل تنمية الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمارات الخارجية سواء المستثمرين المحليين ،أو الأجانب ، حيث أنها لم تختلف من حيث الهدف من الضمانات السابقة المقدمة في القانون 93-12 .

ثالثا: الأمر 06-08 معدل للقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]

جاء هذا الأمر المؤرخ 15 جويلية 2006 ،لعدم استجابة القانون 01-03 إلى تطلعات المستثمرين، معدلا بعض مواد القانون 01-03 ،ملغيا البعض منها واستحداث قوانين جديدة حيث أعطى تحفيزات، و ضمانات إضافية للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ،و تقليص مدة طلب المزايا ،و الحصول عليها و إعطاء حق الطعن للمستثمرين الذين لم يستفيدوا من هذه المزايا ، و إعطاء إعفاءات إضافية للمستثمرين في مرحلة الانجاز لمدة خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات، و في مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات كما شدّد الرقابة على متابعة إنجاز هذه الاستثمارات، من خلال وجود الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تشكيل المجلس الوطني للاستثمار.

1- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار ،ج.ر عدد 47 الصادرة في 19 جويلية 2006 ،يعدل و يتمم الآمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، ج ر عدد 47 ، الصادر في 19 يوليو 2006 ، ص 17.

رابعا : الامر رقم 09-01[1] وقد جاء هذا الأمر بنقاط نذكر من بين بينها

– تمديد فترات الإعفاءات في مجال الضريبة على الدخل العام، و الضريبة على أرباح الشركات، في إطار عمليات البورصة، و يقترح الإجراء تمديدها لمدة خمس سنوات بينما من المفروض أن تنتهي صلاحية الفترة الأولى للإعفاء في ديسمبر 2008.

–تمديد استفادة المقاولين المؤهلين لمساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض–المصغر من الإعفاء من الضريبة على الدخل العام ،التي منحت للمستثمرين المستفيدين من إجرائي الصندوق الوطني للتامين على البطالة، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يمنح هذا التمديد لمدة خمس سنوات.

– يرمي إجراء تغطية أخطار تمويل قروض الاستثمارات، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى منح الضمانات التي يوفرها صندوق ضمان قروض الاستثمار طابع ضمان الدولة.

الفرع الثاني

الإطار المؤسساتي في مجال الاستثمار

في مجال دعم الإطار القانوني للاستثمار، تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار، حيث نوجزها فيما يلي:

1– أمر رقم 09–01 ،مؤرخ في 22 يوليو سنة 2009،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ،الجريدة الرسمية عدد44 ، صادر في 26 جويلية 2009.

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I)

هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، أنشئ بموجب الأمر رقم 01-03[1]، يرأسه رئيس الحكومة و تتمثل أهم صلاحياته ،في رسم إستراتيجية لتطوير الاستثمار و الفصل في الاتفاقيات المبرمة ،بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المستثمرين و كذا الفصل في المزايا الممنوحة في إطار الاستثمار، و أيضا تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من امتيازات النظام الاستثنائي

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I)

أنشأت طبقا للأمر 01-03، لتحل محل وكالة ترقية و دعم الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ،تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي ، تتولى مهمة ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية ،و تطويرها و متابعتها من خلال استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين، و إعلامهم و مساعدتهم و منحهم كل المزايا المرتبطة بالاستثمار.

إضافة إلى أنها مكلفة بتسيير صندوق دعم الاستثمار، و أيضا التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء[2].

1-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر عدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001. المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006 ج.ر عدد 47 الصادرة في 19 أوت

2-انظر المادة 21 من الأمر 01-03 .

ثالثا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (M.D.P.P.I)

من مهامها:

تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة بالإضافة إلى اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

بفضل هذه القوانين و الهياكل و الهيئات التي تم إنشاؤها أصبح مناخ الاستثمار بالجزائر، يتمتع بكل المقومات الاقتصادية و القانونية ،لتشجيع و تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الضمانات و الامتيازات، و كذا توفير العقار، و تسهيل عمليات الحصول عليها، بالإضافة إلى مصادقة الدولة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل ،و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي، تزامنا مع مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و كذا اتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية [1].

حيث أنه بفضل الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، يزيد من حجم الإنتاج و يرفع الإنتاجية، و يحسن المر دودية، و يقضي على الفجوة الغذائية مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد، و تحقيق التقدم و الازدهار للوطن.

الفرع الثالث

تطوير القطاع السياحي

تعد السياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم ،فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية ،باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات و مصدرا مهما للعملات الصعبة، و فرصا لتشغيل الأيدي العاملة، و هدفا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و رغم كل ما سبق ذكره إلا أن الجزائر تعرف إقبالا سياحيا محتشما ، نظرا لغياب العديد من العوامل الأساسية لقيام صناعة سياحية فيها.

1-أنظر المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03

رغم قيامها بالعديد من المحاولات للنهوض بهذا القطاع انطلاقا من ميثاق السياحة لسنة 1966 ،و المخططات التنموية طيلة فترة السبعينات و الثمانينات، و ميثاق السياحية المستدامة الصادر سنة 1995...الخ، لكن كل هذا يبقى مجهودات متواضعة و لا ترقى بالسياحة الوطنية إلى مصف الدول السياحية .

و سعيا من الجزائر للارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة و بناء قطاع سياحي لجذب السياح ، سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة ،من خلال جملة من القوانين و التشريعات، الخاصة بالتنمية السياحية من خلال تعليقها أمالا معتبرة على الإستراتيجية الجديدة ،للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025[1].

أولا: متطلبات التنمية السياحية

يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة، التي تتيح فرصا للاستثمار قادرة على المنافسة في سوق العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، و نمو الصناعات و الأنشطة المرتبطة بصناعتها، و من ثم فإن الاستثمارات السياحية تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها و هما الضمانات و الحوافز كالقوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي أو الأجنبي ،و توفير بنية تحتية ملائمة وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع ،و عليه فإن تطور الاستثمارات السياحية متوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع، و على مدى قوة الجذب السياحي، و على الضمانات و الحوافز الممنوحة في هذا المجال.

و في هذا الصدد و بالعودة إلى القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة نجده عرض لنا دعم الاستثمار على أنه [2] ،مجموعة أشغال إنجاز المنشآت القاعدية لفضاءات و مساحات موجهة، لاستقبال استثمارات سياحية ،تتجسد في الدراسات التي تحد طبيعة عمليات التهيئة و طبيعة المشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.

1-عبد الوهاب رزيق، **"منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا"**، المركز الخمائي لشمال إفريقيا، نشرة التنمية، العدد 8، طنجة (المغرب)، ديسمبر 2001.

2--قانون رقم 03-01 صادر في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية رقم 11 ، الصادرة بتاريخ 2003/01/14.

دعم مقومات السياحة:

أ-المقومات المادية: و هي الركيزة الأساسية لقطاع السياحة ،و تتمثل في مدى توفر البنية التحتية الأساسية (المطارات، و الطرقات و السكك الحديدية، أو البنى الفوضوية، كالفنادق ، و الاتصالات و النقل...الخ).

ب- المقومات المؤسساتية: و تتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي ،و لعب دورها في مختلف المجالات ،من خلال سن التشريعات قوانين، هياكل تنظيمية العامة ووضع خطط التسوق و برامج الترويج السياحي [1]...الخ

ج- المقومات الثقافية: من خلال مختلف عادات و تقاليد الشعوب، و فنونها الشعبية و الصناعة التقليدية و التظاهرات الثقافية...الخ.

د- التسويق السياحي: يعتبر عاملا مهما لتحقيق التنمية السياحية ،نظرا لما يقوم به من دور في التعريف و الترويج للمنتج السياحي، واقتناع العملاء بزيادة طلبهم على المنتجات السياحية، إضافة إلى إبراز صورة واضحة عن المنطقة السياحية، و خلق انطباع جيد لدر السياح في الأسواق المستهدفة.

3- التخطيط السياحي:

- أن يكون التخطيط للسياحة و تنميتها ،جزاء من استراتيجيات الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة
- أن يكون التخطيط بشكل مستدام مع إيلاء أهمية لحماية البيئة البشرية و الطبيعية
- تشجيع السكان المحليين على لعب دور القيادة في التخطيط و التنمية
- يجب الاعتماد على التقييم المدروس و المراقبة و برامج التواصل
- تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية مع تقليل الإجراءات الأمنية و التعامل مع السائح و التركيز في خط التسويق السياحي على العنصر الأمني المسجل[2].

1-عبد القادر هدير، **التسويق السياحي و دوره في ترقية الخدمات السياحية،حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 61.

2-نفس المرجع ،ص 62.

ثانيا الإطار التشريعي للسياحة:

أخذا بعين الاعتبار خصوصية القطاع السياحي لجأت السلطات الوطنية لوضع مخططات ركزت فيها على إستراتيجية مخطط وجهة الجزائر و المتمثل في :

- مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، يشكل هذا المخطط التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية ،و العامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي ،و يسعى لإعادة التنظيم السياحي و التحول و الانتشار بها قصد الارتقاء إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات، و قد تقرر إعداده و تحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة [1] .

و تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة:

المحطة الأولى على المدى القصير = 2009.

المحطة الثانية على المدى المتوسط = 2015.

المحطة الأخيرة على المدى البعيد آفاق 2025.

حيث تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي:

- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و تحديد شروط قابلية تجسيده
- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية
- المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الوطني و الدولي
- تقويم الثروات الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة[2].

1-Ministère du tourisme, **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon2025**, 2001, p 52.

2-عوينان عبد القادر ، **السياحة في الجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص 282.

المبحث الثاني

تحرير التجارة الخارجية

أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية أن تكتسي هي أيضا أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

و سنبرز من خلال هذا الحديث ،أهمية تشجيع الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي، و تحقيق آثار إيجابية على الميزان التجاري **(المطلب الأول)** مع التطرق إلى دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، و مواكبة عملية الاندماج الدولي بالإضافة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،و تهيئة الأرضية اللازمة لتنظيم و تسيير العلاقات التجارية الدولية **(المطلب الثاني)** و في الأخير سنتطرق إلى تجارب بعض الدول التي حققت قفزة نوعية في اقتصادياتها **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

تشجيع الصادرات خارج المحروقات

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات ،في الدول المصدرة للنفط عنصرا أساسيا داعم للنمو الاقتصادي، لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات و على الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

و الجزائر كدولة نامية و مصدرة للنفط لا بد لها من تنويع صادراتها و عدم الاعتماد على مصدر واحد ،لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية و بالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية ،و عليه سنحاول تبيانه **(الفرع الأول)** و التعرف على الآليات التي من خلالها يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول

ضرورة إرساء قواعد و استراتيجيات لتشجيع القدرات التصديرية

إن قلة المتحصلات المتأتية من الصادرات غير النفطية و الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات من النفط ، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إرساء مفاهيم التوسع في الإنتاج باعتماد صناعات مخصصة للإنتاج ،و تفعيل دور القطاع الخاص و تدعيم الاستثمار... الخ، و هذا من خلال:

أولا: تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير

إن التحرر من التخصص الشديد في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية فعل من شانه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد، و هو ما يترتب عليه قدر كبير من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي و يرفع من نمو الطلب على صادراتها.

حيث تعد مسألة تنويع الصادرات، من خلال التوجه نحو تنويع تركيبة الصادرات من السلع المصنعة، أحد أهم العناصر للإنماء الاقتصادي [1].

هذا ما يقوي بدوره فعالية الترابط بين القطاعات الإستراتيجية ،من خلال كسر جمود بين مختلف القطاعات ،و ذلك يشكل مخرجا من المشاكل التي يتسبب فيها تخصصها في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية ،هذا ما أقره القانون رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية2003 ،المتعلق بالقواعد المطبقة على استيراد و تصدير البضائع[2].

حيث يتوجب على الحكومة إيجاد أنماط تقوم على فكرة المزايا التنافسية في التصنيع، و تغيير هياكل إنتاجها، مع الإشارة إلى أن سياسة تنويع الصادرات،

1- **أرزيل الكاهنة«** التعليق على الأمر 03-04 مؤرخ في 19 / 07 /2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها »،المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ،العدد الثاني 2006 .

2-الأمر رقم **03-04** المؤرخ في **19/07/2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها، ج.ر. عدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003.

لا تقتصر على تنويع الصادرات السلعية فقط إنما ينبغي أن تتسع لتشمل الصادرات غير المنظورة مثل خدمات السياحة و الخبرة بهدف استكمال الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية .

ثانيا: الاستثمارات الصناعية

يعد الاستثمار الصناعي ضمانا يهم المستثمر بزيادة إنتاجه في الدولة المستقبلة له نظرا للفائدة الاقتصادية العائدة عليه من خلال انجاز هذه الاستثمارات، لذلك تم إدراج تقنية تامين القرض عند التصدير ضمن الشركات المختصة في هذا المجال بهدف تحفيز الصناعة و ترقية الخدمات و تطوير المعرفة الفنية و خير مثال في هذا المجال :الشركة الفرنسية لتامين التجارة الخارجية COFACE و الشركة الألمانية HERMS [1].

ثالثا: ضرورة إحداث تنمية صناعية

يعد التصنيع أحد الوسائل الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية ، و بالتالي يصحح الاختلالات الهيكلية وتنويع مكونات الناتج الوطني، و باتساع القاعدة الصناعية و دخول الصناعة مجال التصدير، و يترتب على ذلك انخفاض درجة تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السوق الأولية للموارد الأولية ، وانخفاض الأرقام المرتفعة لفاتورة الواردات ما يقلل بدوره من التبعية للخارج.

رابعا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- ضمانات الاستثمار: و لعل أهمها ما نصت عليه المادتين 14 و 31 من الأمر 01-03 المتعلقتان بالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين إضافة إلى الحق في تحويل رؤوس الأموال في الجزائر طبقا للمادة 31 من نفس الأمر.

1- أرزيل الكاهنة ،**دور آلية تامين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية** ،رسالة دكتوراه في العلوم ،تخصص قانون ،كلية الحقوق مولود معمري تيزي وزو 2009، ص 28.

هذا ما أكد عليه الأمر 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية و كيفيات تحويل الأرباح[1]

و بالرغم من مختلف هذه الإصلاحات و القوانين، إلا أننا نجد قطاعات دون المستوى في مجال الاستثمار كالسياحة، الزراعة، الصحة، فلازالت تحتاج إلى تكثيف الشراكة فيها و عدم الاكتفاء بالنوايا فقط، مع أن هذه الإصلاحات قد أعطت ديناميكية جديدة في مختلف المجالات إلا أنه تبقى الضرورة الملحة على تدعيم البرامج و الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة لمزيد من الفعالية على الأنشطة التصديرية.

الفرع الثاني

الإطار المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات

عملت الدولة على تحرير التجارة الخارجية لدعم هذا التوجه من خلال إصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير هذا القطاع و إنشاء عدة مؤسسات تتكفل بهذه العملية.

و ذلك من خلال توفير الدعم و الإسناد لقطاعات التصدير و السهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات و هذا استنادا إلى ما جاءت به نص المادة 19 من دستور 1996، التي تقضي بترقية هذا القطاع بما ينسجم مع متطلبات حرية الصناعة و التجارة.

أ- **إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (promex):** و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996.

ب- **إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03 .

1-الأمر 05-03 ،متعلق بالاستثمارات الأجنبية و كيفيات تحويل الأرباح ،مؤرخ في 6 يونيو 2005 ،جريدة رسمية عدد 53 صادرة في 31 يوليو 2005 .

ج- **إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات GAGEX** بموجب الأمر 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 و أهم المخاطر التي تقوم بتأمينها المخاطر التجارية- المخاطر السياسية- مخاطر عدم التمويل- الكوارث الطبيعية[1].

4- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات: انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 ،و قد تم توسيع مجال تدخل هذا الصندوق بموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 ،حيث أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير، و ذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 ،و تم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل و المتمم لسنة 2009 ،الذي يوضح طرق الدعم للصندوق[2].

5- **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL:** أنشأت في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق و مصالح المصدرين.

و في الأخير يمكن لنا القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات ،إلا أنها إجراءات كلاسيكية تستمدها الدولة لتنمية صادراتها، و بالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها مثل تقديم معلومات حول الأسواق الأجنبية، و تكثيف النشاطات التسويقية...الخ.

المطلب الثاني

التجارة الخارجية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

في إطار التحرر الاقتصادي، تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و عدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، حيث عمدت إلى تحرير التجارة الخارجية، كما أقدمت على العديد من الخطوات الدّالة على رغبتها في الانفتاح الاقتصادي، لا سيما التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

---

1 — أرزيل الكاهنة ، **دور آلية تامين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية** ،مرجع سابق ،ص 29 .

2- مرسوم تنفيذي رقم 96 – 205 المؤرخ في 05 يونيو 1996 معدل و متمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08 -07 مؤرخ في 19 يناير 2008 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 084 – 302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بترقية الصادرات ج. ر . عدد 05 صادرة في 30 يناير 2008 .

و كذلك السعي إلى الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،حيث تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية لـ OMC ، و مما لا شك فيه أن هذه الخطوات سيترتب عليها أثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، و هو ما يتطلب من الجزائر انتهاج سياسات اقتصادية فعالة للاقتصاد الوطني المستقبلي.

الفرع الأول

انعكاسات الايجابية المتوقعة من الاِنضمام إلى OMCعلى التّجارة الخارجيّة

ينعكس اِنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظّمة العالميّة للتّجارة ، على الاِقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ،و بالتّالي إفراز مجموعة من الاِنعكاسات الايجابية و السّلبيّة على التّجارة الخارجيّة .

أ- **بالنّسبة للفلاحة:** يحتلّ القطاع ألفلاحي أهمّيّة كبيرة في الاِقتصاد الجزائري ،فالاِنضمام إلى OMC ،قد يؤدّي إلى تنميته بفضل تخفيض الدّعم المقدّم للمنتجات الفلاحيّة ،كفرصة للجزائر ، حيث يسمح لها بالدّعم الداخلي لهذه المنتجات ، ممّا يؤدّي إلى إمكانية نفاذها إلى الأسواق الدّوليّة .إضافة إلى الاِستفادة من تكثيف الأبحاث و الاِستثمارات في هذا المجال.

ب- بالنّسبة للقطاع الصّناعي : فيمكن توفير السّلع الصّناعيّة ،الّتي تحتاجها مع تحرير التّجارة الخارجيّة ،بالإضافة إلى احتياجها لرؤوس أموال و استثمارات حقيقيّة مباشرة لمنافسة السّلع الأجنبيّة ، وكذا خلق آفاق إنتاج متطوّرة كي تساهم في تخفيض البطالة عن طريق إتاحة فرص للعمل .

ج- في قطاع الخدمات: قطاع الاِتّصالات مثلا حقّق خطوات عملاقة بفضل التّفتّح الاِقتصادي على العالم، حيث تعتبر الثّانية على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا.

و بما أن قطاع الخدمات يمثّل مورد هام للدّولة ، فيجب على الجزائر ترقيته و تحفيزه ، لأنّها تتوفّر على مؤهّلات سيعطيها ميزة تنافسيّة[1] .

1-Heidir Mouloud. L’économie algérienne à l’épreuve de l’OMC. p 26.

د- بالنّسبة للحواجز الجمركيّة : يجب على الدّولة عصرنة إدارة الجمارك و تطويرها ، بما يتوافق و قوانين المنظّمة العالميّة للتّجارة، ليكون ذو أثر إيجابي على الإقتصاد ، لأنّ الإنضمام يلزم الجزائر على تخفيض تعريفاتها الجمركيّة على سلعها، إضافة إلى أنّ توحيد التّعريفة الجمركيّة، قد يزيد من حركة السّلع و الخدمات و بالتّالي اندماج الجزائر في الفضاء التّجاري الدّولي ، ممّا يسمح تنشيط المبادلات التّجاريّة ، و يسمح بدخول منتجات جديدة ، تعود بالفائدة على المداخيل الجمركيّة و الخزينة العموميّة.

ه- من حيث الجانب المالي و المصرفي : فإنّ تقوية المنافسة و رفع الإحتكار القائم على هذا القطاع من إيجابيّات الإنضمام ، ممّا يسمح بتوفير الخبرات الماليّة المؤهّلة للتّعامل مع الأسواق الماليّة العالميّة ، و الإنفتاح عليها ، للحصول على الأموال لتمويل الإستثمارات المحلّيّة ، و رفع النّمو الإقتصاديّ[1].

الفرع الثاني

الإنعكاسات السّلبيّة المرتقبة

رغم ما ذكرناه سابقا من آثار إيجابيّة متوقّعة من انضمام الجزائر إلى المنظّمة ، إلا أنّه يمكن القول أنّ السّلبيّات تطغى على الإيجابيّات ، و من أهمّ السّلبيّات الّتي قد تنجم من هذا الإنضمام إلى OMC على التّجارة الخارجيّة ما يلي:

أ- القطاع الزّراعي: تعادل واردات الجزائر من المواد الغذائيّة ما يزيد عن 25, 58%، و ما يمكن ملاحظته أنّ أكثر من 80% من واردات المواد الغذائيّة تمثّل المواد ذات الإستهلاك الواسع (حليب، سكر، حبوب...إلخ) و بما أنّ الجزائر تعاني عجزا كبيرا في هذا المجال، ممّا يجعل السّوق الجزائريّة محلّ أطماع المزارعين الأجانب بعد الإنضمام، ممّا يعكس سلبا على المزارعين المحلّيين، الّذين يفتقرون إلى القدرة على تغطية الطّلب المحليّ

ب-على المجال الصّناعي:ممّا لا شكّ فيه أنّه بعد الإنضمام، فإنّ الجزائر ستفقد القدرة على حماية الإقتصاد الوطني عامّة [2].

1-ناصر دادي عدون- محمد منتاوي، **الجزائر و المنظّمة العالميّة للتّجارة – أسباب الإنضمام /النّتائج المرتقبة و معالجتها** ، دار المحمّدية العامّة ، الجزائر ،2003، ص 135.

2- نفس المرجع ص 140.

و النّسيج الصّناعي خاصّة الّذي يعاني من الهشاشة و عدم القدرة على المنافسة ، و ارتفاع تكاليف الإنتاج لاعتماده على أساليب تقليديّة ، وضعف في التّسويق ، و الإرتكاز على الصّناعات النّفطيّة ، الّتي تدخل في منظمته الأوبك و ليس OMC ، ممّا ينعكس سلبا على التّجارة الخارجيّة ، خاصّة بعد فتح الأسواق الوطنيّة على صّناعات أكثر من 140دولة .بالإضافة إلى إغراق السّوق المحلّية ،بسلع أجنبيّة بجودة أحسن و تنافسيّة أكبر .لذا فحماية الإنتاج الوطني و دعمه ضرورة قصوى ، و ذلك بالتّأهيل ، و التّنمية ، و التّطوير ، لأنّ المنافسة التّجاريّة الشّرسة ستقضي عليه لا محالة.

ج- من النّاحية الإجتماعيّة: يزداد مشكل البطالة نتيجة تسريح العمّال من المؤسّسات، الّتي لن تصمد أمام منافسة المؤسّسات الأجنبيّة ، ممّا يؤدّي إلى تفاقم الآفات الإجتماعيّة ، لاسيما منها الفقر .

د- قطاع الخدمات: تتمثل الصعوبات التي تعترض المفاوضات ،تلك المتعلقة بقطاع الخدمات ،التي لم تندرج ضمن أحكام الأمر 03-04 ،رغم أن الدولة أكدت اهتمامها بهذا القطاع من خلال رفع احتكارها عليه بفتح أبوابها أمام المستثمرين الخواص للمساهمة فيه و خير دليل قطاع النقل و المواصلات و التأمينات و الصيدلة [1].

ه- القطاع المالي و المصرفي: ستعرف الجزائر سلبيّات على هذا المستوى، و أهمّها صعوبة التّحكّم في رؤوس الأموال عند دخولها ، و خروجها ممّا سيؤثّر سلبا على السّياسة النّقديّة ،الّتي غالبا ما تؤدّي إلى زيادة التّوسّع النّقدي ،و زيادة سعر الصّرف الحقيقي ، ممّا يسبّب أزمات إقتصاديّة فجائيّة و كارثيّة

بالإضافة إلى عدم صمود البنوك المحلّية أمام دخول بنوك أجنبيّة كبيرة و بالتّالي إفلاسها ، جراء فتح الأسواق مباشرة دون تحضير مسبق على المنافسة الأجنبيّة الشّرسة .

و- قطاع الجمارك: تصبح الجزائر سوق دوليّة للدّول المصدّرة ، لأنّها تعدّ بوّابة القارّة الأوروبيّة ، بسبب انخفاض الحقوق و الرّسوم الجمركيّة ، ممّا يؤدّي إلى إغراق السّوق الوطنيّة بالمنتجات الأجنبيّة [2].

1- أرزيل الكاهنة، « التعليق على الأمر 03-04 مؤرخ في 19 / 07 /2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها » ،مرجع سابق، ص 107 .

2 –آسيا الوافي ،**التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ،مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر2007 ، ص 203.

حيث أنّ الإمتيازات التّعريفيّة تؤثّر سلبا على المخطّط الجبائي ، بسبب تطبيق مبادئ المنظّمة ،ممّا يؤدّي إلى تحقيق خسائر في العوائد الجمركيّة بسبب تخفيض التّعريفة الجمركيّة ،أو إلغاءها حسب بنود الإتّفاقيّة ، الشّيء الّذي سينعكس سلبا على الإيرادات الماليّة لتغطية النّفقات العموميّة ، ممّا سيؤثّر مباشرة في زيادة العجز في ميزان المدفوعات

و عليه يمكن القول أنّ الإندماج في الإقتصاد العالمي ، لم و لن يتحقّق إلا إذا كان للإنتاج الجزائري ، حصّة في الأسواق العالميّة ، في ظلّ تجارة دوليّة متسارعة النّمو ، و المنافسة القويّة حيث تعتبر الدّيناميكيّة الخارجيّة للتّنمية الإقتصاديّة ، صورة مكملة للديناميكيّة الدّاخليّة [1].

فالنّجاح في التّبادل الحرّ، يخضع لشروط الفعاليّة، و عليه يتطلّب سياسة اِقتصاديّة مكيّفة (إحلال الواردات) تتماشى مع المعطيات الحاليّة للإنفتاح الإقتصادي.

المطلب الثّالث

تجربة الاِنطلاق الاِقتصادي في كوريا الجنوبيّة

يلاحظ المتفحّص للتّجربة الكوريّة ، التّحوّلات و التّطورات الجذريّة و العميقة، الّتي حصلت في اقتصاده ، من خلال الاِعتماد على إستراتيجية إحلال الواردات و كذا إستراتيجية تنمية الصّادرات حيث أصبحت دولة متقدّمة صناعيّا تحتلّ المرتبة الثّانية عالميّا في صناعة السّفن ،و المرتبة الرّابعة في صناعة النّسيج الصّناعي و المرتبة الخامسة عالميّا في صناعة السّيّارات حيث حققت نجاحا باهرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأوّل

العوامل المساهمة في نجاح التّجربة الكورية

تعدّدت وجهات النّظر حول عوامل نجاح النّهضة الكوريّة الباهرة ،حيث اجتمعت عدّة عوامل لنجاح هذه التّجربة ،و يشهد الواقع بدورها الاِستراتيجي في هذا المجال .

---

1 أرزيل الكاهنة، **دور الية تامين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية**، مرجع سابق ،ص، 108 .

-أوّلا:الإِهتمام بالتّعليم

وضع مخطّطو التّنمية الكوريّة تطوير القدرات المعرفيّة ، و رفع القوى العاملة بالتّعليم نصب أعينهم ، مدعوما بمجهودات الدّولة ،و كذا الأسرة الكوريّة بتخصيص قسط كبير من ميزانيتها لتعليم أبنائها .

أمّا إطار ترقية النّشاط الزّراعي العصري ،أنشأ اليابانيّون العديد من المدارس الرّيفيّة لتعليم التّقنيّات المتقدّمة للإنتاج ، وهو ما لعب دورا هامّا في التّنمية الزّراعيّة بكوريا، كما ساهم ذلك في تطوير اليدّ العاملة في الصّناعة .

و بعد الإِستقلال واصلت الحكومة الكوريّة نفس المسار،حيث وصلت إلى تحقيق نسبة 80% من التّعليم ، حيث اقتربت كثيرا من المستوى العالمي سنة 1960[1].

ثانيا :الإصلاحات الهيكليّة للقطاع المالي

حيث عملت كوريا على تحقيق ديناميكيّة المؤسّسات الماليّة ، من خلال إخضاعها لرقابة صارمة ،تمثلت في تكوين لجنة المراقبة المالية، التي عملت على تحقيق ممارسة مصرفية عالمية، باعتماد نظاما صارما من الرقابة و تطبيق مجموعة من القوانين، و إعداد خطة متماسكة لتنفيذ الإصلاحات المختلفة.

كما قامت بإصلاحات علاجية صارمة للبنوك فرضتها لجنة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية

ثالثا: دور الاستثمار المحلي في تطوير النسيج الصناعي

اتبعت كوريا الجنوبية خطة فعالة لوضع أسس تصنيع قوية، في إطار الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962-1966) ، حيث تم إرساء بناء نسيج صناعي متين، نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث موجه للتصدير [2]

1-محمد بوجلال ، **السياسة الاقتصادية الكلية و دورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد ، التجربة الكورية ،** الملتقى الدولي ، حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-30 اكتوبر 2001 ،ص ،8 و 9

2-حسن الحاج علي أحمد نموذج كوريا التنموية يستحق الدراسة من موقع /http:www.iico.org/al-alamiya Issues-1425/issues168/alam-mail.htM

ثم قامت من خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967-1971) بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير و دعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية.

ثم تحولت كوريا نحو الصناعات الثقيلة و الصناعات الكيماوية، مع الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976)، كما عملت على تشجيع الاستثمار بصدور قانون 1986 المتعلق بتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث شكلت 53،6% من إجمالي صناعات الثقيلة و الكيماوية[1].

رابعا: المشاركة الشعبية

إن المناخ الاجتماعي الملائم، و التفاف المجتمع حول أهداف الخطة التنموية، و كذا تميز كوريا باليد العاملة الماهرة و المتطلبة في الأداء، و تمجيد العمل و تقديسه.

كما عملت على تكوين مجموعات الشيبول(chaebol) التي كونتها الحكومة كقاعدة للتصنيع السريع و تحقيق التنمية الاقتصادية، و هي مجموعة من الشركات التي تملكها و تديرها عائلة تسيطر على صناعة معينة و تحتكرها، بتدعيم و تسهيلات حكومية، مقابل تطبيق إستراتيجية الحكومة في مجال التصنيع الموجه للتصدير[2].

1-حمشة عبد الحميد ،**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2013 ،ص 78.

2-ابراهيم البيومي غانم ،**اسرار الوصفة الكورية** .، المؤتمر السنوي الاول لبرنامج الدراسات الكورية 14،15 افريل 2004 مركز الدراسات الاسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ص 64.

الفرع الثاني

العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح كوريا الجنوبية

ساهمت هذه العوامل بصفة مباشرة في نجاح التجربة الكورية.

أولا: الاستثمارات الأجنبية

يعتبر قانون حرية الاستثمارالأجنبي الذي أصدرته الحكومة الكورية، من أكبر العوامل التي ساعدت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث عمل على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري، كفتح المجال بصفة كبيرة لعدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، و تنمية رأس المال الأجنبي عام 1988، حيث نتج عنه تحرير قطاع التصنيع بكامله[1].

ثانيا: الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا

استفادت كوريا من التجربة الاستعمارية اليابانية و الأمريكية في استيعاب التقنية و تحسين منتجاته الصناعية، و بالتالي تعزيز المزايا التنافسية لصناعاته في الأسواق الدولية.

حيث صبت كوريا كل اهتمامها لاستيعاب التكنولوجيا و البحث العلمي، من خلال الاستثمارات الكبرى في هذا المجال و توظيفه لخدمة التطور الاقتصادي.

و بهذا تمكنت كوريا أن تصبح إحدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجيا.

حمشة عبد الحميد ،مرجع سابق، ص 79.

ثالثا: تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتلاءم و المتطلبات الراهنة لبنود اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث اعتمدت على تطوير التكنولوجيا الصناعية و تعزيز صناعة المعدات و الماكنات.

حيث تغيرت هيكلة الصناعة خلال الفترة 1993-1999 بصفة كبيرة وارتفعت مساهمة الصناعة الثقيلة و الكيميائية من 71،7% سنة 1993 إلى 77% سنة 1999 [1] .

رابعا: تحرير التجارة الخارجية

كثفت الحكومة الكورية مجهوداتها بعد تحقيق نتائج مرضية لإستراتيجية إحلال الواردات، و بعد إشباع السوق المحلي، واتجهت نحو إستراتيجية تنمية الصادرات، و في هذا السياق قامت بتخفيض قيمة العملة بنسبة 95% سنة 1964، و تأسيس أنظمة تحفيزية لتوجيه الموارد نحو القطاع التصديري، و ذلك بمنح القروض البنكية للمنتجين، و تقديم الإعانات للمصدرين، و كذا التسهيلات المقدمة في مجال الرقابة الجمركية، بالإضافة إلى إتباع سياسة صارمة لحماية الصناعات الناشئة و غير القادرة على المنافسة.

بالإضافة إلى تشجيع الاستيراد بهدف إعادة التصدير، و قامت بتبسيط إجراءات التصدير مع إلغاء تصاريح الاستيراد و العمل على تنظيم ندوات فكرية بين الخبراء الاقتصاديين لتبادل المعلومات بين صانعي القرار و المصدرين[2].

مثلما ارتفعت الصادرات الكورية من 55 مليون دولار عام 1962 إلى 94 مليار دولار عام 1994، و بمعدل نمو وصل إلى **16%** بين 1980 و 1994 و بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام 1994 إلى **97%.**

بفضل كل هذه العوامل مجتمعة، تمكنت كوريا من أن تصبح من بين أكبر الدول المتقدمة تكنولوجيا واقتصاديا في نهاية عام 2001.

مصطفى بن ساحة ،مرجع سابق، ص 97-99.

حمشة عبد الحميد ،مرجع سابق، ص98.

خاتمة الفصل

نستخلص مما سبق أن عملية التاهيل، و النهوض بالاقتصاد الوطني ،في ظل الوضع الحالي يمثل الحل الامثل لمختلف المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها ،لمواكبة التطورات العالمية .

حيث تعد التنمية الاقتصادية ،وسيلة للخروج من دائرة التقييد ،الى افاق الانتاج الاحترافية و رفع ادائها في اطار الاقتصاد التنافسي.

و يتطلب نجاح ذلك الاهتمام اكثر بالقطاعات الاستراتيجية المنتجة ،لتحقيق اكتفاء ذاتي خاصة المحيط الذي تنشط فيه المشاريع الاستثمارية ،بتوفير المناخ المناسب له .

وعليه فان تقليص فاتورة الواردات، يستدعي توفير البديل المحلي للبضائع المستوردة، ما يؤدي بدوره الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم اللجوء الى ترقية الصادرات خارج المحروقات و تشجيعها .

خاتمة :

يعد تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط أصعب تحدي يواجه صناع القرار في الجزائر، فإن بدائل تشجيع القطاع الخاص، و تشجيع القطاع الزراعي، و الصناعي، والاستثمار الأجنبي المباشر و إصلاح المنظومة البنكية و غيرها، تعتبر أوراقا رابحة في يد من يستطيع استغلال الإمكانيات المادية و البشرية و المالية التي حظى الله بها الجزائر عن غيرها من البلدان، و التي استطاعت و في ظرف وجيز أن تحقق ما لم تستطع الجزائر تحقيقه _كما راينا في عينة منها .

وفي ظل موجهة الجزائر لمشكلة الفوارق بين العملات ، التي تكبدها خسائر مالية معتبرة في ظل انخفاض القوة الشرائية لعائداتها النفطية ، وكما راينا فان الجزائر تتلقى مداخيلها بالدولار الامريكي، و تدفع فاتورة اغلب وارداتها بالاورو، في حين ان الدولار الامريكي بدأ بفقدان ملحوظ لقيمته أمام الاورو منذ سنة 2003 ، وعليه فان تنويع الانتاج الوطني أمر ضروري و حل واقي من أي أزمات فعلية لانخفاض اسعار البترول.

كما ان ضعف تنافسية المنتجات الزراعية و الصناعية الاخرى، أدى الى عدم التمكن من تنويع الصادرات الى صادرات غير نفطية فبقيت رهينة اسعار النفط، و هو ما اثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومع تزايد حاجيات السكان لسلع الاستهلاكية ،و عدم قدرة القطاع الانتاجي المحلي على تأمينها، تم اللجوء الى الاستيراد من الخارج و هو ما خلق عجز في ميزان المدفوعات، و الدخول في دوامة من الاختلالات في التوازن الاقتصادي، في حين انه كان ينبغي العمل على الحد من علاقات التبعية الخارجية ،و الاعتماد على الذات و الاتجاه نحو استراتيجية تصحيحية تهدف الى رفع معدل الانتاج و العمل على التحرير التجاري كشكل من اشكال التكامل الاقتصادي .

كماتجدر الاشارة الى ان معالجة اشكالية تفاقم فاتورة الواردات، من جذورها تبدأ بالبحث عن الاسباب المحلية الاساسية التي كانت وراء هذه المشكلة، ثم العمل على القضاء عليها و هذا يعني اعادة النظر في استراتيجية التنمية المتبعة، وتبني استراتيجية الاعتماد على الذات، تلك الاستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة و التي تنفي التبعية للخارج ،بشكل توجه فيه

خاتمة :

الاستثمارات نحو المشاريع الانتاجية التي تخدم التنمية المنشودة و التي من شأنها توسيع السوق المحلي و تحقيق رفاهية السكان.

ومن هنا يعد كل ماسبقت الاشارة اليه، عاملا يحتم على الجزائر ضرورة السير في نهج استراتيجية تحفيزية للتنمية وفي اطار موضوعنا هذا ابرزنا أهم معالم استراتيجية "**احلال الواردات**"، بغرض احداث انطلاقة فعلية تقف على ضرورة ترقية و تنويع النشاط الانتاجي من خلال تفعيل مختلف القطاعات، و حسن استخدام الموارد المحلية و تثمينها والرفع من تنافسيتها ،و وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج القطاع النفطي والعمل على تنميتها، و اعطائها الاولوية في البرامج التنموية المختلفة ،ذلك ان الميزة التنافسية ليست ثابته على المدى الطويل، لذلك وجب الاهتمام ببحوث التطوير والابحاث العلمية التي تهدف الى تطوير التنافسية ،التي تدخل في تطوير هياكل الانتاج والتجارة الخارجية على الصعيد العالمي، و الاعتناء أكثر بالطاقات الإنتاجية، وتطوير ما هو قائم ، ومعالجة ما هو معطل ،بمعنى ضرورة علاج مشكل الطاقات العاطلة بالقطاعات و الصناعات التي تنتج انتاجا يحل محل الواردات او انتاجا موجها للتصدير .

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية :

1 _ الكتب :

1 – تنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا الطبعة الاولى دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2000 .

2– عجة جيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الخواص، الطبعة الأولى ،دار الخلدونية، ، الجزائر ، 2003.

3–الناصر دادي – عدون محمد منتاوي : الجزائر و المنظّمة العالميّة للتّجارة – أسباب الإنضمام النّتائج المرتقبة و معالجتها ، دار المحمّدية العامّة، جزائر 2007 .

4–عبد القادر رزيق المخادمي ، الاتحاد من أجل المتوسط ، الابعاد و الافاق ، الطبعة الاولى ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009 .

2_ الرسائل و المذكرات الجامعية:

1– اسيا الوافي ،التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة ماجستيرة ، جامعة الجزائر 2007.

2–ايزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الاجراءات_الوسائل الاهداف، مذكره لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2014 .

3– بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006، مذكر ماجستير ، تخصيص اقتصادية،جامعة الجزائر، 2009.

4- جبار ياسين، الشراكة الاورو متوسطية واقع و افاق دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 .

5- حطاب فؤاد عقد، الشراكة الاوروبي الجزائري دراسة تحليلية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ،بن عكنون 2006 .

6-حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2013.

7- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغربية، دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، رسالة ماجسيتر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية،و علوم التسير جامعة سطيف2012 .

8-وصاف سعيدي ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2014

9-. أرزيل الكاهنة ،دور الية تامين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية ،رسالة دكتوراه في العلوم ،تخصص قانون ،كلية الحقوق مولود معمري تيزي وزو 2009 .

10- فوزي غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2014 .

11-غول فرحات، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 .

12-عبد القادر هدير، التسويق السياحي و دروه في ترقية الخدمات السياحية،حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.

13-عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

14-موري سمية ،أثار تقلبات الدولار على العائدات النفطية ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان 2010.

15- مصطفى بن ساحة ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير غرداية 2011 .

16-.سلامة نجاح ،تأثير قيمة عملة الدولار على الميزان التجاري _دراسة حالة الجزائر (19960_2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية جامعة بسكرة 2013.

17-عبد الرازق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و القطاع الزراعي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة ورقلة 2013 .

18-يوسفي امال، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2000.

19-العلي ابراهيم، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة و دوره في تنمية الصادرات، رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2004.

20-عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلوم السياسية و العلاقات لدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

21-مليكة جرمويا، السياسة الفلاحية و الإصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

22- مروك سمية ،دور الإستثمارالأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري،مدكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي،2014.

23 -عبد الرازق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و القطاع الزراعي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،جامعة ورقلة 2013 ص133.

3- المقالات:

1-محمد يعقوبي، لخضر عزي ،«الشراكة الاورو متوسطية و أثارها على المؤسسات الاقتصادية »،مجلة العلوم الانسانية ،عدد 14 ،2014.

2-عبد الوهاب رزيق،« منتدى الاستثمار في شمال افريقيا»، المركز الخمائي لشمال افريقيا، نشرة التنمية، العدد ، طانجة (المغرب)، ديسمبر 2001.

3-زرقين عبود« الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية»، العدد 38، سبتمبر 2008.

4- رفيقة صباغ مهداوي هند، «اثر الدولار و الاورو على التجارة الخارجية الجزائرية 1986_2006» مجلة العلوم الانسانية ،العدد 43 ، 2009 .

5-وصاف سعيدي، «الدولار و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات» ،مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد الاول 2012.

6-.قلش عبد الله «اثر الشراكة الاورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري » مجلة العلوم الانسانية عدد 04، 2006 .

7-عمورة جمال، «منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورو متوسطية» ،مجلة علوم انسانية عدد 03 2007.

8- زايري بلقاسم، «تحرير الاستيراد و انعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي»، مجلة البحث العلمي ، إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 01، أبريل 2005.

9-.حسين نوارة، «واقع و افاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي »، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية عدد 02 ، 2007.

10- بن عيشي بشير، «المعوقات الانتاجية و كيفية مواجهتها في الجزائر» ،مجلة العلوم الانسانية، العدد 03 جامعة بسكرة ' 2005 .

11-عبود رزقين، «الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر » ،مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجزائر 2009.

12- أرزيل الكاهنة ،«دور الية تامين القرض عند التصدير في التجارة الخارجية» ،رسالة دكتوراه في العلوم ،تخصص قانون ،كلية الحقوق مولود معمري تيزي وزو 2009.

4- النصوص القانونية:

أ-الاتفاقيات الدولية:

1.مرسوم رئاسي رقم ، 05 –195 مؤرخ في 27 افريل 2005، يضمن التصديق على الاتفاق الاروبي المتوسطي لتاسيس شراكة **بين ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،و الاتحاد الاوروبي** بفالونسيا يوم 22 افريل 2002 ج.ر عدد 30 صادر في 30 افريل 2005.

ب–النصوص التشريعية :

1– القانون رقم90–10 المؤرخ في 14 أفريل1990 ، يتعتق بالنقد و القرض،ج.ر عدد14، الصادرة في 18 أفريل 1990، المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ج.ر. عدد 14 صادرة في 28 فيفري 2001، المعدل و المتمم بموجب الامر رقم 03-11 ،المؤرخ في 26 اوت 2003 ،ج . ر. عدد 52 ،صادرة في 27 اوت 2003.

2– قانون رقم **11/99** مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 و يتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية عدد **92** صادر في 25 ديسمبر 2000.

3–الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر عدد 47 الصادرة في 2 أوت2001.

4–.القانون رقم 01–18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001،.يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، جريد رسمية 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

5–.الأمر رقم 03–04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،و **المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها**، الجريدة الرسمية عدد 43 ، صادرة في 20 يوليو 2003.

6-قانون رقم 03-01 صادر في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 2003/01/14.

7-الامر 05-03 ،متعلق بالاستثمارات الاجنبية و كيفيات تحويل الارباح ،مؤرخ في 6 يونيو 2005 ،جريدة رسمية عدد 53 صادرة في 31 يوليو 2005

8–الأمر رقم 06–08 مؤرخ في ،15 جويلية 2006، يعدّل و تتمم الأمر رقم 01–03 المؤرخ، في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر عدد 47، صادر في 19 جويلية 2006.

9– القانون رقم **08–16** المؤرخ في **03 أوت سنة 2008** المتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية **العدد 46** .

10- أمر رقم 09-01 ،مؤرخ في 22 يوليو سنة 2009،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الجريدة الرسمية ، رقم 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009.

ج-النصوص التنظيمية :

1- مرسوم تنفيذي رقم 96 – 205 المؤرخ في 05 يونيو 1996 ،معدل و متمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08 -07 مؤرخ في 19 يناير 2008، الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 084 – 302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بترقية الصادرات.، ج.ر عدد 05 صادرة في 30 يناير 2005.

2-مرسوم تنفيذي رقم 192/2000 مؤرخ في 16 جويلية 2000، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 بعنوان **–** صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الجريدة الرسمية عدد **43** الصادر في 19 جويلية 2000.

3-مرسوم تنفيذي رقم ،373/02 ،المؤرّخ في 11نوفمبر 2002 ،يتضمّن اِنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة و تحديد قانونه الأساسي، ج. ر، عدد ،74 الصّادر في 13 نوفمبر 2002.

4-.مرسوم رئاسي، 134/04، المؤرّخ في 19 أفريل 2004، يتضمّن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات م.ص.م .،ج.ر عدد 27 ،صّادر في 28 أفريل 2004 .

5-.مرسوم تنفيذي رقم 165/05، مؤرّخ في 03ماي 2005 ،يتضمّن اِنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسّسات ص.م و تنظيمها و سيرها ،ج.ر عدد 32 الصّادر في 04 ماي 2005 .

6- المرسوم الرئاسي رقم 166/06 مؤرخ في 22 مايو 2006 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية و حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الموقع ابوجا في 7 أكتوبر 2004، الجريدة الرسمية عدد 34 الصادرة في 24 مايو 2006.

7-مرسوم تنفيذي 240/06 ،مؤرّخ في 04 جويلية 2006،يحدّد كيفيّات سير حساب التّخصيص الخاص 124-302 ،الّذي عنوانه الصّندوق الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة ج.ر عدد، 45 الصّادر في 09 جويلية 2006.

5-الوثائق :

1-.المنشور رقم **332** المؤرخ في **18 جويلية 2000** المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، 2000 .

2-.قوام البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على مدى الفترة الممتدة من **1998- 2002** وكذا الفترة **2010-2014** ، مقال متوفر على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

3-احصائيات التجارة الخارجية، للجزائر المركز الوطني للمعومات و الاحصائيات، المديرية العامة للجمارك ،صادر عن وزارة المالية ، 20014.

الملتقيات :

2- نجار حياة و زغيب مليكة ، (إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة و العولمة نظرة مستقبلية)، فعاليات الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية – جامعة ورقلة- يومي 22 و 23 أفريل 2003.

3-.قوريش نصيرة، (آليات و اجرتءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر) ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2006.

4-.كمال رزيق، مسدور فارس، (انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة)، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 21-22 ماي 2002.

5- صحراوي بن شيحة، و بن حبيب عبد الرزاق، (انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري)،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و العالمية، جامعة سطيف ، أيام 20 ، 21 أكتوبر 2009.

6- فارس مسدور، كمال رزقين (الشراكة الاوروبية بين واقع الاقتصاد الوطني و الطموحات التوسعية للاتحاد الاوروبي) الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة 2002 ص ص 253_ 275.

7-محمد بوجلال ، السياسة الاقتصادية الكلية و دورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد ، التجربة الكورية ، الملتقى الدولي ، حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-30 اكتوبر 2001

8- منصوري زين (واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر) الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر واقع و افاق كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2004.

9-ابراهيم البيومي غانم ،اسرار الوصفة الكورية .، المؤتمر السنوي الاول لبرنامج الدراسات الكورية 14،15 افريل 2004 مركز الدراسات الاسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة

المواقع الالكترونية :

1- الموقع الإلكتروني : www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 15/03/.2015.

2-حسن الحاج علي أحمد نموذج كوريا التنموية يستحق الدراسة من موقع -http:www.iico.org/al alamiya/

Issues-1425/issues168/alam-mail.htM

3-محمد بشير،**تجارب آسيويّة**،من موقع: http//www .islam online

Net/arabic/economics/2003/07/ article07 . SHTML .

تاريخ الإطّلاع 201577/05/05

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:

ouvrages:

1. Heidir Mouloud, **l'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, édition ANEP, Algérie, 2002.

2.Documents:

1.Candela sorino Mercedes, L'union européenne et la protection des droits de l'homme dans la coopération au développement, le rôle de la conditionnalité politique.

2.Ministère du tourisme, **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon**, 2001.

فهرس

مقدمة:.....01

الفصل الاول : واقع و أسباب ارتفاع الواردات في الجزائر

المبحث الاول : شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر.....06.

المطلب الاول : هيمنة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري .....06.

الفرع الاول : ارتكاز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات .....07.

الفرع الثاني: تعاظم تبعية الاقتصاد للنفط.....08.

المطلب الثاني: هامشية الصادرات خارج المحروقات .....09.

الفرع الاول: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات .....10.

الفرع الثاني: العوامل المفسرة لهامشية الصادرات خارج المحروقات.....14.

المطلب الثالث: تداعيات الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات في الجزائر.....19.

الفرع الاول: اثر الازمات النفطية على الاقتصاد الوطني.....19.

اولا: تاثير ازمة النفط لسنة 1986 على الاقتصاد الوطني .....19.

ثانيا: تاثير أزمة النفط لسنة 1998 .....20.

الفرع الثاني: انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.....21.

اولا : تقلص صادرات الجزائر من المحروقات و تدهور مستوى ارادتها .....21.

ثانيا: انخفاض قيمة الدولار و انعكاساته على ايرادات الجزائر من تصدير المحروقات 22

المبحث الثاني: تنامي حجم الواردات .....24.

المطلب الاول : هيكل الواردات .....25.

الفرع الاول :التركيبة السلعية للواردات .....26.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافيي للواردات الجزائرية .....28.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي .....31.

الفرع الاول: أهداف اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي .....32.

اولا : تدعيم الييات التعاون في المجال الاقتصادي .....32.

ثانيا: تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية و الاجتماعية.....34.

ثالثا :انشاء منطقة التبادل الحر.....36.

الفرع الثاني : الاثار السلبية لاتفاق الشراكة الاورو متوسطة.....36.

المطلب الثالث : تخلف القطاعات الاستراتيجية.....41.

الفرع الاول: تراجع القطاع الزراعي .....42.

اولا : معوقات الاستثمار الزراعي بالجزائر.....42.

ثانيا العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية .....43.

الفرع الثاني : عراقيل الاستثمار الاجنبي .....45.

اولا : العراقيل السياسية .....45.

ثانيا : العراقيل الاقتصادية و المالية.....46.

ثالثا: العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية .....46.

الفرع الثالث : ركود الصناعة .....47.

اولا : ضعف الانتاج الصناعي.....47.

ثانيا: ضعف الاداء و انخفاض الانتاجية الصناعية .....48.

ثالثا : الارتفاع في كلفة الانتاج و عدم الاهتمام بالنوعية.....49.

الفصل الثاني: ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني

المبحث الاول: تنمية القطاعات الإستراتيجية.....55.

المطلب الاول :القطاع الزراعي كبديل اقتصادي.....55.

الفرع الاول: تنمية الموارد الاقتصادية للزراعة الوطني.....56.

أولا: ترقية الاستثمارات في الزراعة.....56.

ثانيا: الدعم المالي و التقني مع الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي.....56.

الفرع الثاني : البرامج الوطنية لدعم و تنمية القطاع الزراعي..... .57.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و آليات تنفيذه ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 .....57.

ثانيا : التجديد الفلاحي و الريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) .....58.

المطلب الثاني : النهوض بالصناعة.....59.

الفرع الاول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية .....59.

أولا: عوامل إنجاح عملية التأهيل.....60.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الصناعة الثقيلة.....61.

الفرع الثاني : ترقية المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.....62.

أولا: البرامج الأوروبية.....63.

ثانيّا:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة.....65.

المطلب الثالث: تشجيع الاستثمار و السياحة.....67.

الفرع الاول : الإطار التشريعي لترقية الاستثمار.....67.

أولا: قانون النقد و القرض 90- 10.....68

ثانيا: القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.....68.

ثالثا: الأمر الرئاسي 06-08 معدل للقانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار...69.

رابعا : الامر رقم 09-01 .....70.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي في مجال الاستثمار.....70.

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (C.N.I) **.....71.**

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I) .....71.

ثالثا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (M.D.P.P.I).....72.

الفرع الثالث :تطوير القطاع السياحي **.....72.**

أولا: متطلبات التنمية السياحية.....73.

ثانيا الإطار التشريعي للسياحة.....75.

المبحث الثاني تحرير التجارة الخارجية.....76.

المطلب الاول: تشجيع الصادرات خارج المحروقات.....76.

الفرع الاول : ضرورة إرساء قواعد و استراتيجيات لتعظيم القدرات التصديرية.....77.

أولا: تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير.....77.

ثانيا: الاستثمارات الصناعية .....78.

ثالثا: ضرورة إحداث تنمية صناعية.....78..

رابعا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....78..

الفرع الثاني : الاطار المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات.....79.

المطلب الثاني : التجارة الخارجية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة..80

الفرع الاول :انعكاسات الايجابية المتوقعة من الاِنضمام إلى OMCعلى التّجارة الخارجيّة.....81.

الفرع الثاني : الاِنعكاسات السّلبيّة المرتقبة.....82.

المطلب الثالث : تجربة الاِنطلاق الاِقتصادي في كوريا الجنوبيّة.....84..

الفرع الاول: العوامل المساهمة في نجاح التّجربة الكورية.....84.

الفرع الثاني: العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح كوريا الجنوبية.....87.